

نشاطات مركز أنقرة

- ٢ فخامة الرئيس عبدالله جل يفتتح رسميا برنامج التعليم المهني والتدريب.....
- ٣ إجتماع البنوك المركزية والسلطات المالية للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي حول "آثار الأزمة الراهنة على البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر".....
- ٥ الإجتماع الحادي والثلاثون لمجلس إدارة مركز أنقرة.....
- ٦ دورة تدريبية في دولة الإمارات العربية المتحدة.....
- ٧ دورة تدريبية في اليمن.....
- ٧ المدير العام لمركز أنقرة يشارك في منتدى منظمة المؤتمر الإسلامي/الكومسيك للأعمال.....
- ٨ دورة تدريبية في ماليزيا.....
- ٩ المؤتمر الدولي حول تطبيقات الحكومة الإلكترونية: مشاركة الخبرات.....
- ١١ إجتماع مركز أنقرة بممثلي البلدان الأعضاء على هامش المؤتمر الدولي حول تطبيقات الحكومة الإلكترونية ..
- ١٢ إجتماع مجموعة الخبراء حول تأسيس لجنة منظمة المؤتمر الإسلامي لمساعدات التنمية.....

أخبار منظمة المؤتمر الإسلامي

- ١٤ ورشة العمل الخاصة بالبلدان العربية حول "إحصاءات السياحة والحسابات السياحية المتكاملة".....
- ١٤ الجلسة الثانية للإجتماع العاشر لمجموعة الخبراء المعنية بالمقاييس.....
- ١٥ الإجتماع الثالث لمنتدى البورصات وأسواق الأوراق المالية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.....
- ١٧ الدورة الخامسة والعشرون للجنة الكومسيك.....
- ٢٢ الدورة الثامنة والثلاثون للجنة المالية الدائمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.....

إجتماعات أخرى

- ٢٣ ورشة عمل حول "إعداد الإستراتيجية الإحصائية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي".....
- ٢٤ منتدى الإستثمار الدولي لتركمنستان.....
- ٢٤ المنتدى الثالث لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية.....
- ٢٥ إجتماع شراكة باريس ٢١ بداكار.....
- ٢٥ مؤتمر هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.....
- ٢٦ المؤتمر العلمي الدولي السابع عشر للأكاديمية الإسلامية العالمية للعلوم.....
- ٢٦ مؤتمر الدول الإسلامية العاشر حول العلوم الإحصائية.....

برنامج المركز في الربع الأول من ٢٠١٠م

نشاطات مركز أنقرة

فخامة الرئيس عبدالله جل يفتتح رسميا برنامج التعليم المهني والتدريب

إفتتح فخامة الرئيس عبدالله جل، رئيس الجمهورية التركية ورئيس لجنة الكومسيك، برنامج منظمة المؤتمر الإسلامي للتعليم المهني والتدريب رسميا خلال القمة الإقتصادية للجنة الكومسيك التي انعقدت في ٩ فبراير ٢٠٠٩م. كان حدث الإفتتاح، الذي تضمن عرضا تلفزيوني-سينمائي حول البرنامج، من أكثر الأحداث المثيرة خلال الدورة الخامسة والعشرين للجنة الكومسيك وقمتها الإقتصادية.

وفي مناسبة الإفتتاح، عبر فخامة عبدالله جل عن إمتنانه لإطلاقه لمثل هذا البرنامج المهم الذي أعده مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة) لمصلحة البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وكما أكد فخامته على أهمية التعليم المهني والتدريب في إعداد العمالة ذات الكفاءات العالية التي تجاري التنافسية العالمية والتغيرات التكنولوجية السريعة. وخلال تأكيده على الحاجة لتأسيس التعاون والمشاركة بين البلدان الأعضاء لتعزيز نظم التعليم المهني والتدريب، عبر فخامة عبدالله جل عن قناعته تجاه رؤية هذا البرنامج لتحسين كفاءة مصادر رأس المال البشري وتحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وفي حديثه، أكد فخامة عبدالله جل على أن البرنامج يتطلب دعم الدول الأعضاء ومشاركتها الفاعلة للخروج بنتائج ملموسة وإحداث آثار طويلة الأجل. وفي هذا الصدد، ناشد فخامته الدول الأعضاء المتقدمة نسيبا تقديم المساعدات المالية للبلدان ذات الدخل المنخفض. وكما حث البنك الإسلامي للتنمية لتقديم المساعدات المالية والفنية للمشاريع المعدة في إطار هذا البرنامج.

وفي كلمته التي ألقاها أمام رؤساء الدول الحكومات، أبرز الدكتور صافاش ألباي، المدير العام لمركز أنقرة، التطلعات والأهداف العامة للبرنامج وأكد على أهمية التعليم المهني والتدريب بكونه أداة تنمية مهمة في العصر الراهن للمعلومات عندما تؤدي المنافسة العالمية والتغيرات السريعة في التكنولوجيا والأنماط الجديدة لتنظيم العمل لتكثيف الكفاءات والزيادة في الطلب على القوى العاملة ذات الكفاءة العالية في مواجهة التحديات العالمية. وكما أفاد الجمع الكريم بالنشاطات الأخيرة التي قام بها مركز أنقرة بوصفه الجهاز التنفيذي للبرنامج منذ إجازة برنامج التعليم المهني والتدريب للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من قبل الدورة الرابعة العشرين للكومسيك في ٢٠٠٨م، وضمنها بوابة برنامج منظمة المؤتمر الإسلامي للتعليم المهني والتدريب وقاعدة بيانات شركاء البرنامج.

برنامج منظمة المؤتمر الإسلامي للتعليم المهني والتدريب هو برنامج أعده في الأصل مركز أنقرة لرفع نوعية التعليم المهني والتدريب في القطاعين العام والخاص بهدف دعم وتحسين الفرص أمام المواطنين في البلدان الأعضاء لتنمية معرفتهم ومهاراتهم وبهذا المساهمة في التنمية والقدرة التنافسية لإقتصادات هذه الدول. ويهدف البرنامج إلى تحسين القدرة التنافسية وكفاءة الناس حسب إحتياجات وأولويات أسواق العمل من خلال شراكة البينية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي على المستوى المؤسسي. ويركز البرنامج على زيادة مستوى الوصول ورفع نوعية التعليم المهني والتدريب ويقدم الفرصة للمنظمات المشغلة بالتعليم المهني والتدريب لبناء الشركات في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي وتبادل أفضل الممارسات فيما بينها ورفع مستوى خبرة العاملين بها وتنمية المهارات والقدرة التنافسية للمشاركين.

برنامج العمل العشري لمواجهة تحديات الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين، الذي تبنته الدورة الإستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، في ديسمبر ٢٠٠٥م أكد على الحاجة

للإستخدام الأمثل لمصادر العالم الإسلامي البشرية، الطبيعية والإقتصادية لدفع التعاون القائم. وانطلاقاً من برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي جاء إقتراح فكرة برنامج منظمة المؤتمر الإسلامي للتعليم المهني والتدريب من مركز أنقرة في أول الأمر وتم الترحيب بها من قبل الدورة الثالثة والعشرين للكونمسيك في ٢٠٠٧م. ومن ثم قامت الدورة الرابعة والعشرين للكونمسيك، المنعقدة في إسطنبول خلال الفترة ٢٠-٢٤ أكتوبر ٢٠٠٨م بإجازة الآلية المقترحة لتنفيذ البرنامج المعدة من قبل مركز أنقرة ونادت البلدان الأعضاء على القيام بدمج برامجها للتعليم المهني والتدريب مع برنامج منظمة المؤتمر الإسلامي لخلق قاعدة موحدة لمنظمة المؤتمر الإسلامي لمصلحة بلدانها الأعضاء في هذا المجال.

إجتماع البنوك المركزية والسلطات المالية للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي حول "آثار الأزمة الراهنة على البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر

إنعقد إجتماع البنوك المركزية والسلطات المالية للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في إسطنبول، الجمهورية التركية، في ٣ أكتوبر ٢٠٠٩ حول موضوع "آثار الأزمة الراهنة على البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي". تم تنظيم الإجتماع بمشاركة كل البنك المركزي للجمهورية التركية ومركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة) بمناسبة مرور أربعين عام على تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي واليوبيل الفضي للجنة الدائمة للتعاون الإقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي (كومسيك). حضر الإجتماع سعادة علي بابا جان، وزير الدولة ونائب رئيس الوزراء بتركيا، ومحافظي البنوك المركزية والسلطات المالية للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومكتب تنسيق شؤون لجنة الكومسيك ومركز أنقرة.

وفي الجلسة الإفتتاحية قرأ السيد أحمد يمان، وكيل الوزارة بهيئة التخطيط التركية، الرسالة التي بعث بها فخامة الرئيس عبدالله جل، رئيس الجمهورية التركية ورئيس لجنة الكومسيك. ففي رسالته عبر الرئيس جل عن إمتنانه إزاء إجتماع محافظي البنوك المركزية للبلدان الشقيقة والصديقة الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي في إسطنبول للتدارس وتبادل خبراتهم القيمة حول التطورات الإقتصادية والمالية الراهنة. وكما عبر فخامة الرئيس جل عن إيمانه القوي أنّ هذه المبادرة ستؤمن الفرص للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لتعزيز التعاون بين بنوكها المركزية وسلطاتها المالية. وختم فخامة الرئيس عبدالله جل رسالته معبراً عن أمله ورغباته الأكيدة أن يكمل النجاح الإجتماع ومهنتا جميع المشاركين والمنظمين لمثل هذه المبادرة المهمة.

وفي كلمته أمام الجلسة الإفتتاحية توقف د. صافاش ألباي، المدير العام لمركز أنقرة، على الأزمة المالية العالمية الراهنة وآثارها السلبية على الإقتصاد العالمي من حيث الهبوط المستمر للنمو الإقتصادي والمعدلات العالية للبطالة في العديد من البلدان حول العالم. ذكر د. ألباي أنّ العديد من البلدان المتقدمة والنامية لا تزال تكافح من أجل كبح الآثار العكسية للركود العالمي، وخاصة من أجل تخفيف عبء البطالة بإقتصاداتها. ففي هذا الصدد، ذكر أنّ الخسارة الحقيقية الكبرى للأزمة لا تزال تتمثل في الفرص المفقودة لإعادة هيكلة النظام المالي العالمي الراهن وأن عملية ترك هذا النظام كما ينبغي له سيقود، دون شك، لتكرار الأزمة المالية في المستقبل. وفي هذا السياق، ذكر د. ألباي أن الأزمة الراهنة أدت إلى إرتفاع العديد من الأصوات التي تنادي بإعادة التفكير في الوصول إلى نظم مالية بديلة. من بين البدائل هذه ذكر أنّ نظام مالي يركز على المبادئ الإسلامية (مثل التمويل المرتكز على المساهمة والمعاملات المستندة على النشاط العيني الحقيقي) قد جذب إهتمام العديدين. وأشار د. ألباي أنه لا مكان لمثل الأدوات المالية التقليدية مثل إلتزامات الدين الجانبية (CDOs) ومقايضة العجز عن سداد القروض (CDSs)، والتي تقف في لب هذه الأزمة، في النظام الإسلامي أو تتم إدارتها لأثحيا في إطار ضيق للغاية، الشيء الذي دعا بالعديد من الباحثين بالخروج إلى أنه كان من الممكن تفادي

مثل هذه الأزمات إذا ما عمل بمثل هذا النظام. وفي هذا السياق، ذكر د. ألباي أنه بإمكان مجتمع منظمة المؤتمر الإسلامي أن يقدم مساهمة كبرى إلى المجتمع الدولي بتقديمه للنظام المالي المرتكز على المبادئ الإسلامية الذي بإمكانه العمل كوسيط فعال للقطاع الحقيقي مما يمكن من تفادي الأزمات المالية الغير متوقعة في المستقبل.

وفي كلمته في الجلسة الافتتاحية، رحب السيد درموش يلماز، محافظ البنك المركزي للجمهورية التركية، بالمشاركين معبرا عن إيمانه لإستضافته هذا الحدث والتميزين من المشاركين في إسطنبول. تحدث السيد يلماز عن الأزمة المالية منذ الربع الأخير لعام ٢٠٠٨ مشيرا إلى أن السياسات الإحتوائية الغير مسبوقة والتي قامت بها الحكومات والبنوك المركزية حتى الان في العالم نجحت مؤخرا في إستقرار الظروف المالية للبنوك، وقللت من الضغوط التمويلية، وخفضت مخاطر قلة السيولة وخففت القلق الذي اعترى الأسواق العالمية. ومع ذلك، فالبرغم من بدء أسهم الأسواق الصاعدة في المعافاة، إلا أنه من المتوقع أن يستمر تقلص توسيع السندات المالية وانخفاض التذبذب المصاحب لأسعار الصرف، والضعف العالق بالقطاع التمويلي والفتور المصاحب للإستهلاك والإستثمار في المستقبل القريب. وذكر السيد يلماز أن المشاكل العالمية تحتاج إلى الحلول العالمية حيث تكون هنالك حاجة خاصة للتنسيق من حيث تنظيم أدوات السوق المالية والإشراف عليها. وفي هذا الصدد، ركز مشيرا إلى أن نجاح البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي يعتمد على وضع التدابير لزيادة الثقة وتأسيس التعاون اللصيق في المجالات الإقتصادية والتجارية. وأكد كذلك على أهمية مشاركة التجارب حول السياسات المالية والبنوك المركزية في البلدان الأعضاء؛ وذكر أن الإجتماعات السنوية لمحافظي البنوك المركزية بالبلدان الأعضاء ستكون مهمة للغاية للحاق ومواكبة الأجندة العالمية ومتابعة التطورات العالمية المستجدة إلى جانب تحسين جدوى آليات الإتصال الفعالة في الملتقيات العالمية.

واصل الإجتماع أعماله بجلستين متواصلتين حول موضوع "آثار الأزمة المالية الراهنة على البلدان الأعضاء: التحولات والنتائج". ترأس الجلستين السيد درموش يلماز، محافظ البنك المركزي للجمهورية التركية. الدكتور محمد الجاسر، محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي، والدكتور زتي أختار عزيز، محافظ البنك المركزي الماليزي، والدكتور دارمين نوستيون، نائب محافظ بنك إندونيسيا، والسيد جريجوري الكسندروف مارشنيكو، محافظ البنك القومي بكازاخستان، والسيد سلطان بن ناصر السويدي، محافظ البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، والسيد فيليب هنري داكوري - تابلي، محافظ البنك المركزي لدول غرب إفريقيا شاركوا في هاتين الجلستين.

تلى الإجتماع كلمة رئيسية قدمها سعادته على بابا جان، وزير الدولة ونائب رئيس الوزراء بجمهورية تركيا. أطلع سعادة على باباجان الإجتماع حول الأزمة والتدابير المختلفة التي تم إتخاذها عالميا للتغلب عليها. فذكر في كلمته أن الأزمة تعود بجذورها إلى البلدان المتقدمة وأنه لا يمكن إدانة أي من البلدان النامية بالأسباب التي وقفت وراء ظهورها. وذكر باباجان أنه يتعين أن تكون هناك إستراتيجية للخلاص من الأزمة وأن إشراك الدول الصاعدة والنامية في الجهود الرامية إلى هذا المخرج شيء مهم للغاية. وفي هذا الصدد، أفاد الحضور بالجهود التي تم إتخاذها في إطار الدول العشرين الكبرى، حيث أشار على أن تركيا ترغب في تمثيل وجهات نظر الدول الأعضاء الغير مشمولة في مجموعة العشرين وأنها مستعدة لدفع ودعم إهتماماتها في هذا المحفل. وكما أنه أفاد الإجتماع بآثار الأزمة على الإقتصاد التركي والسياسات المختلفة التي تم إتخاذها لتخفيف هذه الآثار. وبالتحديد تحدث سعادة باباجان عن البرامج الإصلاحية التي تقوم بها لحكومة منذ الأزمة التركية التي حدثت في ٢٠٠١. واختتم باباجان حديثه بتركيزه على أهمية مثل هذه الإجتماعات بين البنوك المركزية والسلطات المالية بالبلدان الأعضاء وأشار إلى أن الإجتماعات المنتظمة لهذه المؤسسات المهمة ستخرج دون شك بأفكار مثمرة للتعاون بين البلدان الأعضاء في هذا المجال الحيوي.

وانطلاقا من الإتفاق الذي توصلوا إليه، تبنى محافظو البنوك المركزية والسلطات المالية البيان الختامي الذي قرروا فيه عقد إجتماع البنوك المركزية والسلطات المالية بالبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي سنويا وكما قرروا أن يتم إنعقاد الإجتماع المقبل في تركيا في سبتمبر ٢٠١٠.

للمزيد من المعلومات يرجى زيارة: http://www.sesric.org/index_activities.php

الإجتماع الحادي والثلاثون لمجلس إدارة مركز أنقرة

إنعقد الإجتماع الحادي والثلاثون لمجلس إدارة مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة) في إسطنبول، الجمهورية التركية، في يومي ٨ و ٩ أكتوبر ٢٠٠٩. حضر الإجتماع كل من السيد مهنا عبد الكريم المهنتاً (ممثل المملكة العربية السعودية)، والسيد عمر طويراك (ممثل الجمهورية التركية)، والسيد محمد حسين أميني مصلىح أبادي (ممثل جمهورية إيران الإسلامية)، والسيد الدكتور حسن إبراهيم المهندي (ممثل دولة قطر)، والسيدة حصة إبراهيم الجناحي (مثلة دولة الكويت)، والسيد روفشان نجف (ممثل جمهورية أذربيجان) والسيد سوغو دياريسو (ممثل جمهورية السنغال). الدكتور صافاش أباي، المدير العام لمركز أنقرة، وسعادة السفير حامد اوبيلويرو، ممثل الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، حضرا الإجتماع كأعضاء في المجلس بحكم مناصبيهما. وكما حضر الإجتماع بعض موظفي المركز.

إفتتح الدكتور صافاش أباي الإجتماع مرحبا بأعضاء مجلس الإدارة في إسطنبول، وعبر عن إمتنانه لإجتماعه بأعضاء مجلس الإدارة لمرّة أخرى لتقييم العمل الذي قام به المركز خلال العام الماضي منذ إنفضاض الإجتماع الأخير للمجلس في أكتوبر ٢٠٠٨ وللتداول حول نشاطات المركز المستقبلية.

قرأ ممثل الأمانة العامة، سعادة السفير حامد اوبيلويرو، الرسالة التي بعث بها البروفسور أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، إلى الإجتماع. وفي رسالته عبر سعادة الأمين العام عن ثنائه لحكومة الجمهورية التركية لإستضافتها المركز ولجهود أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام للمركز للجهود التي يقومون ببذلها في إطار قضية لمنظمة المؤتمر الإسلامي النبيلة من أجل تعاون إقتصادي أكبر. وكما شكر سعادته الدور يلعبه المركز في إعداد لدراسات والبحوث اللازمة والتقارير المرجعية حول المواضيع الرئيسية جدول أعمال إجتماعات منظمة المؤتمر الإسلامي ومؤتمراتها في مجال الشؤون الإقتصادية إلى جانب الخدمات الإحصائية وخدمات التدريب التي يقدمها المركز للبلدان الأعضاء.

بدأ الإجتماع أعماله بتقييمه لتقرير المدير العام لمركز أنقرة الذي ألقى فيه الضوء على بعض التطورات والإنجازات الرئيسية التي حدثت منذ إنفضاض الإجتماع الأخير للمجلس في أكتوبر ٢٠٠٨. وفي هذا الصدد، أفاد المدير العام المجلس بالاستعدادات الأخيرة المتصلة ببناء المقر الجديد للمركز. وذكر أنّ عملية التشييد سوف تبدأ في القريب العاجل وأنّ كل من دولة الكويت، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية والجمهورية التركية قد ساهمت في ميزانية تشييد المقر الجديد للمركز. وبهذه المناسبة عبر المدير العام عن عظيم إمتنانه وفائق تقديره لهذه الدول الأعضاء لما قدمته من مساهمات مالية سخية.

ومن ناحية أخرى، أفاد المدير العام أعضاء المجلس أنّ المركز زاد من جهده المبذول لتقديم الأكثر من خدماته للبلدان الأعضاء في مجالات البحث، الإحصاء والتدريب، حيث قام المركز، علاوة على نشاطاته المنتظمة، بالمبادرة وتنفيذ المشاريع والنشاطات الجديدة. وفي هذا السياق، أفاد المدير العام المجلس حول بعض المبادرات والنشاطات التي قامت بها الدوائر الفنية المختلفة بالمركز.

وعقب العروض التي قدمها رؤساء دوائر المركز حول نشاطات دوائرهم، عبر أعضاء مجلس الإدارة عن ثنائهم للمدير العام وموظفي المركز على حجم وجودة العمل الذي تم إنجازه في المجالات الثلاثة المكلف بها المركز؛ الإحصاء، البحث والتدريب. وفي هذا الصدد، أثنى أعضاء المجلس على جهود المركز لإحتضانه وإدارته لقاعدة بيانات عالية الجودة حول البلدان الأعضاء، والتي اعتبروها أجود بكثير عن قواعد بيانات الكثير من المؤسسات العالمية المشهورة، مثل البنك الدولي وخلافه، من حيث تغطيتها لمختلف المؤشرات الإجتماعية والإقتصادية ومن حيث التقنية المستخدمة في موقعه

على الإنترنت للعرض المرئي وتوزيع البيانات. وكما قدم أعضاء مجلس الإدارة العديد والمختلف من التوصيات إلى المركز فيما يتعلق ببرامج عمله المستقبلي.

وعقب العرض المقدم حول الموقف المالي للمركز منذ إنفاض الاجتماع الأخير للمجلس، أجاز أعضاء المجلس الميزانية المقترحة للمركز للسنة المالية ٢٠١٠ وأوصوا بإجازتها من قبل سلطات منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة. وكما أجازوا برنامج عمل المركز للسنة المالية ٢٠١٠ وشجعوا المركز على بذل كافة الجهود الممكنة لتنفيذ جميع النشاطات المضمنة في البرنامج. ومن ناحية أخرى، حث أعضاء المجلس البلدان الأعضاء التي لم تسدد متأخرات مساهماتها المالية على القيام بذلك والبدء فوراً في تسديد مساهماتها السنوية في ميزانية المركز.

وكما قام مجلس الإدارة أيضاً بإجازة المقترح الخاص بتعديل الفقرة (و) من البند ٠٤/٠٤. "تعيين الموظفين المتقاعدين" بالباب الرابع "التعيينات" من القوانين واللوائح الداخلية للمركز على النحو التالي: "يتعين أن يقضي الموظف المعين كموظف متقاعد فترة تجريبية لمدة عام واحد تبدأ من إتحاقه/إتحاقها للخدمة، والتي سيتم الدفع له/لها خلالها راتباً تعاقدي كامل. وللمدير العام الحق في إنهاء خدمات المتعاقد/المتعاقدة خلال هذه الفترة أو عند إنتهاؤها في حال عدم الإقتناع بكفاءته/كفاءتها أو لأي أسباب أخرى حسب ما قد يتم تحديدها من قبل المدير العام."

وكما قرر المجلس أن يتم تحديد موعد ومكان إجتماعه المقبل بالتشاور مع أعضائه الدائمين والإعلان لذلك في وقت سابق لذلك. وفي الجلسة الختامية للإجتماع أجاز مجلس الإدارة تقرير الإجتماع وملحقاته.

دورة تدريبية في دولة الإمارات العربية المتحدة

نظم مركز أنقرة دورة تدريبية حول "إحصاءات الصحة" في مقر دائرة الإحصاء المركزي بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة ١٢-١٤ أكتوبر ٢٠٠٩. قدم الدورة السيدة أزهر عبد العال مختار، الخبيرة بالوكالة المركزية للتعبة العامة والإحصاء بجمهورية مصر العربية وشارك فيها ٢٠ موظف من موظفي الإحصاءات المركزية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

غطت الدورة حول "إحصاءات الصحة" التالي من المواضيع:

- إحصاءات الصحة (المدخل والتعاريف)
- مصادر إحصاءات الصحة
- الأخطاء والعقبات التي تواجه عملية جمع البيانات الإحصائية حول الصحة
- دور إحصاءات الصحة في التنمية والأهداف التنموية للألفية
- مقاييس ومؤشرات معدلات الوفيات، الأمراض المختلفة والضعف الصحي
- مقاييس ومؤشرات الخدمات الصحية والنظم الصحية
- تطبيقات على مختلف المقاييس والمؤشرات الصحية

هدفت هذه الدورة إلى تطوير بناء القدرة الإحصائية والأداء لدائرة الإحصاء المركزي بدولة الإمارات العربية المتحدة في مجال "إحصاءات الصحة".

دورة تدريبية في اليمن

نظم مركز أنقرة دورة تدريبية حول "تقنيات جمع البيانات بواسطة الإنترنت" و"الإستبيانات الإلكترونية" في الهيئة المركزية للإحصاء في الجمهورية اليمنية في الفترة ١٢-١٤ أكتوبر ٢٠٠٩. قدم الدورة السيدة زينب زهير حسني، الخبيرة بالوكالة المركزية للتعبة العامة والإحصاء بجمهورية مصر العربية وشارك فيها ٢٠ موظف من موظفي الهيئة المركزية للإحصاء في الجمهورية اليمنية.

غطت الدورة حول "تقنيات جمع البيانات عبر الإنترنت" و"الإستبيانات الإلكترونية" المواضيع التالية:

- جمع البيانات بواسطة الإنترنت
- النظام الإلكتروني لتبادل البيانات
- تقنيات الحكومة الإلكترونية
- تقنيات ومسوحات القياس الإداري
- تكنولوجيا وتقنيات المعلومات للبلد
- قواعد البيانات
- نظام إدارة قواعد البيانات
- نظام جمع قواعد البيانات
- رفع الوعي العام حيال الإحصاء
- التكنولوجيات التطبيقية في تعداد عام ٢٠٠٦
- محتويات العينات الرئيسية للتبادل الإلكتروني للبيانات
- دراسة حول تصميم المسح
- دراسة حول تصميم عملية إدخال بيانات الشركة الخاصة

هدفت هذه الدورة التدريبية إلى تطوير بناء القدرة الإحصائية وأداء الهيئة المركزية للإحصاء بالجمهورية اليمنية في مجال "تقنيات جمع البيانات بواسطة الإنترنت" و"الإستبيانات الإلكترونية".

المدير العام لمركز أنقرة يشارك في منتدى منظمة المؤتمر الإسلامي/الكومسيك للأعمال

شارك الدكتور صافاش ألباي، المدير العام لمركز أنقرة، في منتدى منظمة المؤتمر الإسلامي/الكومسيك للأعمال الذي نظمه الإتحاد التركي للغرف التجارية والأوراق المالية وجمعية الصناعيين ورجال الأعمال المستقلين (موسيا) في يومي ٥ و٦ نوفمبر ٢٠٠٩ في إسطنبول، الجمهورية التركية، على هامش الدورة الخامسة والعشرين للجنة الكومسيك.

وخلال الجلسة الأولى من جلسات المنتدى، التي ترأسها عمر جهاد وادان، رئيس الموسيا، أطلع الدكتور صافاش ألباي المشاركين على آثار الأزمة المالية العالمية الراهنة وحول آثارها على البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وأشار في حديثه إلى أنه من المتوقع أن ينخفض متوسط معدل نمو بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي إلى ١,٥٪ في عام ٢٠٠٩، مقارنة بالمعدل الذي بلغه بنسبة ٥,١٪ في العام السابق.

وبملاحظة الهبوط الحاد في الطلب على الصادرات وأسعار السلع الضرورية، ذكر الدكتور صافاش ألباي "أنَّ الإقتصادات المفتوحة، المصدرة لعدد قليل من المنتجات والمعتمدة على أسواق الإقتصادات الكبرى، أساسا إقتصادات الولايات المتحدة ودول الإتحاد الأوربي، ستكون أكثر تأثرا من هذه الأزمة".

وفي حديثه ألقى د. ألباي الضوء مشيرا إلى أنَّ الهبوط الحاد في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، وتوقف مساعدات التنمية الرسمية والتحويلات المالية، واختلال موازين الحساب الجاري وزيادة معدلات البطالة والفقر تمثل الآثار الكبرى للأزمة.

وفي مجرى توسعه حول الأسباب الحقيقية للأزمة المتأصلة في تطبيقات النظام المصرفي والمالي التقليديين، شد د. ألباي الإنتباه إلى النظام المصرفي والمالي الإسلامي كحل ممكن للأزمات الإقتصادية والمالية. واقترح مشيرا "إلى أنه كان من الممكن تفادي حدوث هذه الأزمة العالمية الراهنة لو اتبعت التطبيقات المصرفية العالمية مبادئ التمويل الإسلامي المرتكز على أفكار المقابلة والشفافية".

عرض حول "الأزمة المالية العالمية وآثارها على البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي: الحل بخيار التمويل الإسلامي" قدمه د. صافاش ألباي، المدير العام لمركز أنقرة.

للمزيد يرجى زيارة قسم النشاطات بموقع مركز أنقرة على الإنترنت: <http://www.sesric.org>

دورة تدريبية في ماليزيا

نظم مركز أنقرة دورة تدريبية حول "تحليل البيانات الإحصائية: الإسقاطات والتنبؤات" في مقر هيئة الإحصاء بماليزيا، في ١٤-١٦ ديسمبر ٢٠٠٩. قدم الدورة د. علي سعيد، الخبير بهيئة الإحصاء الإندونيسية، وشارك فيها ٣٠ من موظفي هيئة الإحصاء الماليزية.

غطت الدورة حول "تحليل البيانات الإحصائية: الإسقاطات والتنبؤات" المواضيع التالية:

- أهمية الإسقاطات والتنبؤات
- منهج التنبؤ
- المنهج الكمي
- السلاسل الزمنية
- عناصر السلاسل الزمنية
- خطوات تحليل السلاسل الزمنية
- المسائل المتعلقة بتحليل البيانات الإحصائية
- مقاييس دقة التنبؤات
- استخدام معدل النمو لإعداد التنبؤات
- أنماط التوجه
- تجانس الإجراءات
- المنهج الحديث للتنبؤات
- إسقاطات السكان والقوى العاملة
- استخدام نموذج الإنحدار في عملية التنبؤ

هدفت الدورة لتحسين بناء القدرة الإحصائية وأداء هيئة الإحصاء الماليزية في مجال "تحليل البيانات الإحصائية: الإسقاطات والتنبؤات".

المؤتمر الدولي حول تطبيقات الحكومة الإلكترونية: مشاركة الخبرات

نظم مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة) المؤتمر الدولي حول "تطبيقات الحكومة الإلكترونية: مشاركة الخبرات" في أنطاليا، الجمهورية التركية، في الفترة ٨-١١ ديسمبر ٢٠٠٩، وذلك بمشاركة مركز الحكومة الإلكترونية التابع لمعهد الإدارة العامة لتركيا والشرق الأوسط، والوكالة التركية للتنمية والتعاون الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية. ترأس الدكتور صافاش ألباي، المدير العام، وفد مركز أنقرة المشارك في المؤتمر والذي تكون من عضوية السيد حاكمان ارينلي، مدير دائرة النشر وتكنولوجيا المعلومات، والسيد هيثم عبدالرحمن زين العابدين، باحث مساعد، والسيد تاج الأصفياء موسى الطيب، مترجم.

هدف المؤتمر إلى تهيئة منبر يلتقي فيه قادة، وإداريي القطاع العام، والمحترفين، والباحثين والأكاديميين من جميع أنحاء العالم لإشراك نظرائهم فيما أنجزوه من ممارسات، وما توصلوا إليه من أفكار ونتائج بحثية. وكما حاول المؤتمر أيضا الوقوف على إمكانيات التعاون من خلال تبادل التجارب العملية في تطبيقات مشروع الحكومة الإلكترونية في المنطقة.

شرف الجلسة الافتتاحية للمؤتمر كل من سعادة الوزير بن علي يلديريم، وزير الإتصالات السلكية واللاسلكية والمواصلات بجمهورية تركيا، وسعادة الوزير عماد صابوني، وزير الإتصالات والتكنولوجيا بالجمهورية العربية السورية. وعقب كلمتي الوزيرين ألقى كل من د. صافاش ألباي، المدير العام لمركز أنقرة، والبرفسور أيوب جوناى إسيير، المدير العام لمعهد الإدارة العامة لتركيا والشرق الأوسط، ود. موسى كولاكلي قايا، رئيس الوكالة التركية للتنمية والتعاون الدولي، والسيدة اولريكا ريتشاردسن جولينسكي، الممثل الدائم لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بتركيا كلمات ترحيب بالمشاركين في المؤتمر بوصفهم رؤساء للمؤسسات المنظمة للمؤتمر.

وفي كلمته الافتتاحية أشار د. صافاش ألباي بالمشاركين في المؤتمر إلى المراحل الضخمة التي شهدتها مجال تكنولوجيا المعلومات والتي لا زالت تفتح الطريق للوصول إلى المعلومات بدرجة تفوق التصور. وعقب تنويره للحضور حول أداء وإستعدادية البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي في مجال تطبيقات الحومة الإلكترونية، حث الدكتور صافاش ألباس المشاركين في المؤتمر على الإستفادة من كل الفرص التي ستتاح خلال المؤتمر، مذكرا أن تجارب الآخرين ستقود دون شك إلى تفادي قسوة منهج التجريب والخطأ. ومن هذا المنطلق يجئ المؤتمر كفرصة قيمة لبدء ورفع مستوى التعاون وجهود بناء القدرة والكفاءة بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم الأخرى. وكما أفاد المشاركون أن مركز أنقرة يعمل في تعاون قوي ولصيق مع معظم المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة من منطلق تطوير مستوى التعاون إلى الأحسن من خلال تأمين برامج التدريب وبناء القدرات إلى البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

واصل المؤتمر وقائعه في ست جلسات، ثلاث منها أفردت للتجارب الفردية للبلدان، وأربع مجموعات عمل. تم تقديم الكلمات الرئيسية حول موضوع المؤتمر "التحول الإلكتروني في الإدارة العامة" من قبل أربع متحدثين في اليوم الأول من أيام المؤتمر. تم تنظيم الجلسات، ومجموعات العمل والتجارب الفردية للبلدان حول المواضيع التالية:

- تحديات الحكومة الإلكترونية
- إدارة المعرفة

- الأمن القانوني ومواضيع الثقة الخاصة بالحكومة الإلكترونية
- قياس فعالية الحكومة الإلكترونية
- الحوكمة الإلكترونية
- الحكومة المتجولة

وكما جرت فعاليات مجموعات العمل حول المواضيع التالية:

- مسيرة الإصلاح الإداري والحكومة الإلكترونية
- إدارة مشروع الحكومة الإلكترونية
- شبكة الحكومة الإلكترونية
- البوابة الإلكترونية للحكومة الإلكترونية

وكما تناولت الأوراق التي تم تقديمها في الجلسات الخاصة بالتجارب القطرية المواضيع التالية:

- الهوية الإلكترونية، التسجيل والعدالة الإلكترونية
- الصحة الإلكترونية، التأمين الإجتماعي والصحي الإلكتروني، المعونات الإجتماعية والتعليم الإلكتروني
- الجمارك الإلكترونية، القنصلية الإلكترونية والبلدية الإلكترونية

السيد حاكمان ارينلي، مدير دائرة النشر وتكنولوجيا المعلومات بمركز أنقرة، قدم ورقة بعنوان "الإستعداد لتطبيقات الحكومة: أداء البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي." وخلال تقديمه، توقف ارينلي على موقف البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مقيماً إياها على ضوء البيانات الواردة خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧. تم تقييم ومعالجة البيانات لبناء المؤشر المركب للحكومة الإلكترونية للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المكون من مؤشر قياس شبكة الإنترنت (WMI)، ومؤشر البنية التحتية للإتصالات السلكية واللاسلكية (TII) ومؤشر رأس المال البشري (HCI). خرجت الورقة بثلاث مجموعات من التوصيات تهدف إلى إنجاز مبادرات الحكومة الإلكترونية على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي. تتناول المجموعة الأولى من التوصيات بوضع الأساس للتحويل إلى الحكومة الإلكترونية، بينما تركز المجموعة الثانية على الجهود الرامية تشكيل بيئة مؤثرة ومستدامة للحكومة الإلكترونية في القطاع العام بالبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، في حين تعرض المجموعة الثالثة من التوصيات على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي لتحسين بناء القدرة لدى البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في مجال تطبيقات الحكومة الإلكترونية وزيادة إنتاجية ونوعية تطبيقات الحكومة الإلكترونية.

ركزت تفاصيل مجموعات التوصية، من بين أشياء أخرى، على خطة إستراتيجية موحدة وشاملة لتوجيه جهود البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لجعل برامجها الخاصة بالحكومة الإلكترونية برامج ناجحة وللعمل كمنهج واضح لبرامج الحكومة الإلكترونية الراهنة والمستقبلية. وعبر خطة إستراتيجية مثل هذه سيتمكن صانعي القرار من وضع ومتابعة تقدمهم عند نقلهم للتطبيقات الراهنة إلى الوسط الرقمي. وعلاوة على ذلك، يتعين إنشاء منبر إلكتروني مشترك لمشاركة التجارب التي تمت في إطار تطبيقات الحكومة الإلكترونية بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وذلك للمساعدة في عملية تبادل المعلومات، والتكنولوجيا، والتجارب الخاصة بإستراتيجيات ومبادرات الحكومة الإلكترونية. ولدعم بناء القدرة الشاملة للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في إطار مبادرات الحكومة الإلكترونية، يتعين القيام بالمراجعة والتقييم على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي لتحديد الإحتياجات التدريبية. وفي هذا الصدد، من الممكن أن تعد دائرة التدريب والتعاون الفني بمركز أنقرة نشاطات توجه إلى بناء القدرات في موضوع الحكومة الإلكترونية عبر برنامجها الذي يحمل إسم "برنامج بناء القدرات" إنطلاقاً من التقييم المشار إليه.

للمزيد يرجى زيارة قسم النشاطات بموقع مركز أنقرة على الإنترنت: <http://www.sesric.org>

الموقع الرسمي للمؤتمر: <http://edem.egovshare2009.org/>

إجتماع مركز أنقرة بممثلي البلدان الأعضاء على هامش المؤتمر الدولي حول تطبيقات الحكومة الإلكترونية

عقد مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة) إجتماعاً مع ممثلي البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في ٩ ديسمبر ٢٠٠٩ على هامش المؤتمر الدولي حول "تطبيقات الحكومة الإلكترونية: مشاركة الخبرات"، الذي اشترك في تنظيمه كل من مركز أنقرة، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، ومركز الحكومة الإلكترونية التابع لمعهد الإدارة العامة لتركيا والشرق الأوسط والوكالة التركية للتعاون الدولي والتنمية في أنطاليا، الجمهورية التركية، في الفترة ٨-١١ ديسمبر ٢٠٠٩.

وبوصفه الجهاز الرئيسي للتعاون الفني والتدريب بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والجهة المنسقة لتطبيقات الحكومة الإلكترونية، واحد من البنود الرئيسية بجدول أعمال اللجنة الدائمة للتعاون الإقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنسق برنامج منظمة المؤتمر الإسلامي للتعليم المهني والتدريب، قام مركز أنقرة بتنظيم هذا الإجتماع للوقوف عن قرب على العقبات والتحديات التي تواجهها البلدان الأعضاء في مجال تطبيقات الحكومة الإلكترونية ولتبادل وجهات النظر والأفكار المتعلقة بإنشاء منتدى منظمة المؤتمر الإسلامي لتطبيقات الحكومة الإلكترونية في البلدان الأعضاء.

أدار الإجتماع السيد حاكمان ارينلي، مدير دائرة النشر وتكنولوجيا المعلومات بمركز أنقرة. السيد هيثم زين العابدين، باحث، قدم عرضاً زود من خلاله المشاركين في الإجتماع حول المهام التي يقوم بها مركز أنقرة بوصفه جهازاً فرعياً لمنظمة المؤتمر الإسلامي. السيد تاج الأصفياء موسى الطيب، مترجم، قام بتسجيل وقائع الإجتماع وإعداد التقارير الخاصة به.

حضر الإجتماع ٤٠ ممثل من مؤسسات القطاعين العام والخاص في ١٤ بلد عضو مشارك في المؤتمر؛ وهذه الدول هي: أفغانستان، بنغلاديش، إيران، الأردن، دولة الكويت، غرغيزيا، لبنان، المغرب، باكستان، فلسطين، دولة قطر، السودان، سوريا، وتركيا. ووعياً منهم بالإهتمام اللصيق بالتحول الإلكتروني في الإدارة العامة وتطبيقات الحكومة الإلكترونية، أجرى المشاركون نقاشاً حياً عبروا خلاله عن آرائهم وتبادلوا الأفكار وخرجوا منه ببعض الإقتراحات العملية.

المقترحات التي أثارها المشاركون في الإجتماع جاءت كما هو مبين أدناه:

أكد المشاركون في الإجتماع بالإجماع على أن نظام الأمن الرقمي لتطبيقات الحكومة الإلكترونية يمثل موضوعاً في غاية الأهمية للتغلب على نواقص الحوكمة عبر خطوط الربط الإلكترونية. وللقيام بذلك، يتعين إعداد النظم التشريعية التي تمكن البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لتبني معايير موحدة ومشاركة للمعلومات وأمنها. وعلاوة على ذلك، يتعين إعداد قانون لحماية البيانات لحماية قواعد البيانات المشتركة. ودعماً لما ورد أعلاه، يتعين أن تكون القوانين واللوائح متماشية أخلاقياً مع المبادئ الإسلامية.

وفيما يتعلق بأولويات تطبيقات الحكومة الإلكترونية، أشار بعض المشاركون إلى أن بعض البلدان الإسلامية التي بدأت في الإتجاه إلى تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لا تعلم من أين تبدأ بالتحديد في هذا المجال. ففي هذا الصدد، إقترح المشاركون على مركز أنقرة القيام بإعداد الموجهات العامة وجذب إهتمام البلدان الأعضاء إلى ما هو موجود ومتداول في هذا المجال وتقديم المساعدة بتحديد ما يمكن تنبيهه في المراحل الأولى من التطبيقات الإلكترونية. وفيما يتصل بهذه الحقائق، أكد المشاركون على أهمية الإستثمار في تنمية الموارد البشرية، الشيء الذي ذكر بالأهمية التي

يستوجب إلحاقها بالتعليم وبرامج بناء الكفاءة والقدرات للوصول إلى المستوى المطلوب من المعرفة الفنية. وبوضع هذا في الاعتبار، إقترح المشاركون أن يقوم مركز أنقرة بالبحوث الضرورية وإنشاء آلية لخدمة مصلحة البلدان الأعضاء في مجال الحكومة الإلكترونية.

أدناه بعض المشاريع التي اقترحها المشاركون في الاجتماع:

١. تأسيس مجتمع منظمة المؤتمر الإسلامي للتطبيقات الإلكترونية
٢. تشكيل مجموعات فرع إقليمية للتعاون الفني لمشاركة تجارب الحكومة الإلكترونية
٣. تشكيل لجنة متابعة تعقد اجتماعاتها بانتظام للخروج بتوصيات تتعلق بتطبيقات الحكومة الإلكترونية
٤. تأسيس مركز أنقرة منتدى للمعلومات يمكن الأعضاء من مشاركة المشاكل والحلول
٥. تشكيل مجموعات عمل تناول المزايا المختلفة للحكومة الإلكترونية، مثل:
 - قواعد ومعايير تطبيقات وممارسات الحكومة الإلكترونية بمجتمع منظمة المؤتمر الإسلامي
 - الأمن الإلكتروني
 - التعلم الإلكتروني
٦. تأسيس الإتحاد الإسلامي العالمي لتكنولوجيا المعلومات والإنصالات
٧. إدخال برنامج الزمالة في مجال تكنولوجيا المعلومات والإنصالات
٨. تنظيم مؤتمرات منظمة المؤتمر الإسلامي السنوية حول تطبيقات الحكومة الإلكترونية

إجتماع مجموعة الخبراء حول تأسيس لجنة منظمة المؤتمر الإسلامي لمساعدات التنمية

انعقد إجتماع مجموعة الخبراء حول تأسيس لجنة منظمة المؤتمر الإسلامي لمساعدات التنمية في أنقرة، الجمهورية التركية، في يومي ٢٢ و٢٣ ديسمبر ٢٠٠٩.

شارك في الإجتماع ممثلون عن مؤسسات التنمية والتعاون للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والتالي سردها (حسب الترتيب الأبجدي):

- اللجنة الإندونيسية المنسقة للتعاون الفني الدولي، جمهورية اندونيسيا
- بنك التنمية التعاوني (وزارة التعاون)، جمهورية إيران الإسلامية
- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، دولة الكويت
- وزارة الدولة للتعاون الدولي، دولة قطر
- الصندوق السعودي للتنمية، المملكة العربية السعودية
- الوكالة التركية للتعاون الدولي والتنمية، الجمهورية التركية
- صندوق أبوظبي للتنمية، دولة الإمارات العربية المتحدة

وكما حضر الإجتماع ممثلون عن كل من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، لجنة الكومسيك، ومركز أنقرة.

في الجلسة الافتتاحية قدم د. صافاش ألباي، المدير العام لمركز أنقرة، كلمة رحب فيها بالوفود المشاركة وشكرها على تليتها للدعوة بالمشاركة في هذا الإجتماع المهم. وفي كلمته شرح د. ألباي الأهداف، المهام والنتائج المتوقع الخروج بها من إجتماع لجنة الخبراء. وذكر أن لبعض الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وبكونها من بين الدول

المانحة الرائدة في العالم، العزم والمقدرة لمساعدة الدول النامية الفقيرة. ففي هذا الصدد، أكد على الدور الحيوي لمؤسسات التعاون التنموي لهذه البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في عملية تخفيف الفقر على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي. وذكر أنه من الممكن تطوير وتعزيز هذا الدور إذا ما قامت هذه المؤسسات برفع مستوى التعاون والمشاركة في نشاطاتها وبرامجها.

ومن ناحيته، قرأ سعادة السفير حامد اوبيلويرو، مساعد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي للشؤون الاقتصادية، الرسالة التي بعث بها الأمين العام للمنظمة البروفسور أكمل الدين إحسان أوغلو. ففي رسالته عبر سعادة الأمين العام عن خالص تقديره للمدير العام لمركز أنقرة وموظفيه للترتيبات الجيدة التي قاموا بها لعقد هذا الاجتماع. وذكر في رسالته أن تحركهم العاجل للدعوة لعقد هذا الاجتماع عقب الاجتماع الأول لمؤسسات التنمية والتعاون في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، الذي انعقد في اسطنبول في مايو ٢٠٠٩، لتحرك جدير بالملاحظة والتقدير. وكما ذكر أن الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي تولي تشجيعا خاصا لأعمال اجتماع مجموعة الخبراء إلى جانب عمل اللجنة المقترحة للمساعدات التنموية لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وقال في رسالته إن موضوع التعاون والتحرك المشترك بين مؤسسات التعاون والتنمية المختلفة للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي يقع في لب أهداف تعزيز التكافل الإسلامي الحقيقي والأخوة بين البلدان الأعضاء للأمة الإسلامية.

وكما قدم ممثلو مؤسسات التنمية والتعاون المشاركة والبنك الإسلامي للتنمية كلمات في الجلسة الافتتاحية للاجتماع عبروا فيها عن شكرهم وتقديرهم للمدير العام والعاملين بمركز أنقرة للجهود التي بذلوها لتنظيم الاجتماع. وفي كلماتهم عبر ممثلو المؤسسات المشاركة عن تقديرهم ورحبوا بالمبادرة الرامية لتأسيس لجنة منظمة المؤتمر الإسلامي للمساعدات التنموية كمنبر للحوار والتشاور والتعاون وتبادل المعلومات ومشاركة الخبرات والتطبيقات الجيدة بين مؤسسات التعاون والتنمية للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لمصلحة منظمة المؤتمر الإسلامي والبلدان النامية الأخرى.

ومن ثم إنتخب الاجتماع ممثل الوكالة التركية للتعاون الدولي والتنمية كرئيس للاجتماع، وممثل صندوق أبوظبي للتنمية نائب له ومركز أنقرة للقيام بمهام سكرتارية ومقرر الاجتماع.

بدأت جلسات عمل الاجتماع بعرض أعده وقدمه مركز أنقرة حول "مسودة الإطار العملي للجنة منظمة المؤتمر الإسلامي لمساعدات التنمية" ليتم تقييمه ودراسته من الخبراء المجتمعين تمشيا مع التوصيات التي حوّاها إعلان إسطنبول، الذي تم تبنيه في الاجتماع الأول لمؤسسات التعاون والتنمية للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في إسطنبول في مايو ٢٠٠٩.

أجرى الخبراء المشاركين في الاجتماع النقاش والتداول حول المحتويات المختلفة لـ "مسودة الإطار العملي للجنة منظمة المؤتمر الإسلامي لمساعدات التنمية"، وضمنها أهداف، عضوية، هيكل وقواعد إجراءات، اجتماعات، رئاسة، أمانة اللجنة ومجموعات العمل التابعة لها.

وعقب تداول عام بينهم، أجاز المشاركون "مسودة الإطار العملي للجنة منظمة المؤتمر الإسلامي لمساعدات التنمية" وقرروا تقديمها للنظر فيها من قبل الاجتماع الثاني لمؤسسات التعاون والتنمية بالدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، والذي سيستضيفه صندوق أبوظبي للتنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة في ٢٠١٠.

وكما أجرى الخبراء المشاركون التداول والنقاش حول بعض المواضيع المقترحة لجدول أعمال الاجتماع الثاني لمؤسسات التعاون والتنمية الذي سينظمه صندوق أبوظبي للتنمية بدولة الإمارات العربية المتحدة في ٢٠١٠.

واشتمل الاجتماع على جلسة عمل حول جمع وتوزيع إحصاءات المعونات. ففي هذه الجلسة تم تقديم عرض حول إحصاءات المعونات قدمته الوكالة التركية للتعاون الدولي والتنمية. وتضمن العرض جزءا تناول تعريف المتغيرات الإحصائية العامة ومفاهيم إستبيان لجنة المساعدات التنموية لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية حول المعونات، وخاصة إحصاءات المساعدات التنموية الرسمية. وكما قدم العرض تجربة الوكالة التركية للتعاون الدولي والتنمية في جمع البيانات الإحصائية والمعلومات حول الإعانات.

أخبار منظمة المؤتمر الإسلامي

ورشة العمل الخاصة بالبلدان العربية حول "إحصاءات السياحة والحسابات السياحية المتكاملة"

انعقدت ورشة العمل الخاصة بالبلدان العربية حول "إحصاءات السياحة والحسابات السياحية المتكاملة" خلال الفترة ١٢-١٥ أكتوبر ٢٠٠٩، في دمشق، الجمهورية العربية السورية. نظم الورشة المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية بالتنسيق مع منظمة السياحة العالمية. حضر الورشة ٢٦ مشارك من ١٢ دولة عربية، هي: الأردن، العراق، دولة الإمارات العربية المتحدة، تونس، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، سلطنة عمان، فلسطين، المغرب، جمهورية مصر العربية، السودان والجمهورية العربية الليبية. قدم محاضرات الورشة كل من الدكتور خوان فالكوني، الخبير بمنظمة السياحة العالمية، والأنسة أرزو سماتي، الخبيرة بالمعهد التركي للإحصاء، والسيد خالد مظفر، الخبير بوزارة الإقتصاد بسلطنة عمان. وأما عناوين المواضيع التي تم تداولها خلال ورشة العمل فكانت كالتالي:

- إحصائيات السياحة في الدول العربية: الآفاق والتحديات
- التوصيات الدولية حول إحصاءات السياحة
- إحصاءات الحدود
- نفقات السياحة الداخلية والخارجية والسياحة المحلية
- بيانات منظمة السياحة العالمية حول الفنادق
- إستبيان منظمة السياحة العالمية حول منهج إحصاءات السياحة
- الحسابات السياحية المتكاملة

وكما تم عرض لبعض التجارب القطرية حول هذه المواضيع.

الجلسة الثانية للاجتماع العاشر لمجموعة الخبراء المعنية بالمقاييس

انعقدت في الفترة ١٣-١٦ أكتوبر ٢٠٠٩، في إسطنبول بالجمهورية التركية، الجلسة الثانية للاجتماع العاشر لمجموعة الخبراء المعنية بالمقاييس بمنظمة المؤتمر الإسلامي، والتي كلفت من قبل الدورة الرابعة والعشرين للكومسيك بمهمة إعداد مقاييس وأصول منظمة المؤتمر الإسلامي للأطعمة الحلال. إستضاف المعهد التركي للمقاييس هذا الاجتماع، الذي شارك فيه ممثلون من ٢٥ بلد عضو بمنظمة المؤتمر الإسلامي وممثل البوسنة والهرسك كمراقب. وإلى جانب هؤلاء، حضر الاجتماع ممثلون من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومكتب تنسيق شؤون اللجنة الدائمة للتعاون

الإقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي (كومسيك)، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، ومركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة). ومثل السيد مظهر حسين، باحث، مركز أنقرة في هذا الإجتماع.

تمثلت أهداف الإجتماع في إنهاء إعداد وإجازة المسودات الختامية لثلاثة وثائق أساسية: "موجهات ومقاييس منظمة المؤتمر الإسلامي للأطعمة الحلال"، "الموجهات الخاصة بالجهات المانحة لشهادات الحلال" و"الموجهات الخاصة بأجهزة الإعتماد المكلفة بإعتماد جهات إصدار شهادات الحلال" لفتح الطريق أمام مواءمة مقاييس الحلال في العالم.

إفتتح الإجتماع السيد طاهر بيوك حلواجيق، رئيس المعهد التركي للمقاييس. وألقى سعادة السفير السيد حامد أجيياي، مساعد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، كلمة افتتاحية أمام الإجتماع. ومن ثم إنتخب الإجتماع السيد حاكان ارقين، مساعد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، رئيساً للإجتماع. وفي كلمته الإفتتاحية، رحب السيد ارقين بممثلي البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وبالأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وأجهزتها الفرعية المشاركة.

وبعد الإفتتاح الرسمي والجلسة الإفتتاحية للإجتماع، بدأ النقاش تناول المسائل المتعلقة في إطار "مسودة موجهات ومقاييس منظمة المؤتمر الإسلامي للأطعمة الحلال" وتساءل المشاركون حول رد مجمع الفقه الإسلامي حولها. فالفقرات المتعلقة بالتدويخ والذبح الميكانيكي، والحيوانات المائية وأدوات ومعدات الذبح قد اقترح عرضها على مجمع الفقه من قبل الجلسة الأولى للإجتماع العاشر لمجموعة الخبراء المعنية بالمقاييس بمنظمة المؤتمر الإسلامي، المنعقد في أنقرة في ٢٨-٣٠ إبريل ٢٠٠٩ لمعرفة رأي الفقه الإسلامي حيالها. لذا، قام الوفد المنبثق عن لجنة الخبراء بعرض نتائج لقاءه بالقائمين على مجمع الفقه حول هذه المسائل الجدلية. ومن ثم قام المشاركون بإستعراض الأحكام المستلمة من مجمع الفقه واتفقوا بالإجماع على جميع المسائل، عدا مسألة "تدويخ الحيوانات المأكولة". تمت إعادة صياغة الفقرات المشار إليها أعلاه مع صدور القرار بعرض مسألة "التدويخ" إلى مجمع الفقه للمزيد من التدارس والتوجيه.

وفي اليوم الثاني تناول المشاركون مسودة الموجهات الخاصة بالجهات المانحة لشهادات الحلال فقرة تلو الأخرى وعلقوا على فقراتها بتعديلها أو الحفاظ عليها كما هي. وفي معظم مداولاتهم أبان المشاركون تعليقات تتعلق بالمسائل الفنية والإشارة إلى تداول مستفيض يتم حول دور ومسؤوليات أجهزة إصدار شهادات الأطعمة الحلال. تمت مناقشة هذه الإقتراحات بالتفصيل وتم إدراجها في المسودة بعد قبول غالبية المشاركين. وفي نهاية النقاش قبل الإجتماع المسودة المراجعة بالإجماع. وأما في اليوم الثالث من أيام الجلسة الثانية فقد تمت مناقشة "الموجهات الخاصة بأجهزة الإعتماد المكلفة بإعتماد جهات إصدار شهادات الحلال" فقرة بفقرة، أجاز بعدها المشاركون المسودة المعدلة.

وفي الجلسة الختامية، أجاز المشاركون بالإجماع تقرير الإجتماع المقدم من قبل الرئيس. وفي كلمته الختامية، توجه سعادة السفير حامد أجيياي، مساعد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، بالتهنئة للمشاركين لاعتمادهم وإجازتهم للوثائق الأساسية الثلاثة الخاصة بقطاع الأطعمة الحلال وأشار إلى أن الإجتماع يعتبر إنجازاً بارزاً تجاه مواءمة مقاييس الحلال في العالم عموماً في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بالتحديد. وكما عبر ممثلو البلدان الأعضاء عن شكرهم لحكومة الجمهورية التركية وتهنئتهم للمعهد التركي للمقاييس لتنظيم النجاح لهذا الإجتماع المشمر.

الإجتماع الثالث لمنتدى البورصات وأسواق الأوراق المالية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

نظمت بورصة إسطنبول للأوراق المالية الإجتماع الثالث لمنتدى البورصات وأسواق الأوراق المالية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في إسطنبول، الجمهورية التركية، في يومي ٢٤ و٢٥ أكتوبر ٢٠٠٩. حضر الإجتماع ممثلون عن ٢١ من البورصات وأسواق الأوراق المالية و٨ من مؤسسات الودائع المركزية، المقاصة والتسجيل بالبلدان الأعضاء

في منظمة المؤتمر الإسلامي و ١٥ من المنظمات والمؤسسات ذات الصلة، والتي من بينها مركز أنقرة والبنك الإسلامي للتنمية.

وفي الجلسة الافتتاحية قرأ د. صافاش ألباي، المدير العام لمركز أنقرة، الرسالة التي بعث بها البروفسور أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، إلى الإجماع. وفي رسالته عبر إحسان أوغلو عن تقديره لبورصة إسطنبول للأوراق المالية ورئيسها للدور الرائد لتطوير التعاون بين البورصات وأسواق الأوراق المالية في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ولجهودها الساعية لجعل هذا المنتدى ملتقى سنوي وقناة للإتصال بين بورصات وأسواق الأوراق المالية بالبلدان الإسلامية.

وذكر إحسان أوغلو أن فكرة العمل تجاه تحقيق التعاون اللصيق وحتى التكامل بين بورصات وأسواق الأوراق المالية يمثل جزءا من الرؤية الجديدة لمنظمة المؤتمر الإسلامي كما ضمن في برنامج العمل العشري لدفع كافة النشاطات التي قد تطور الإزدهار الإقتصادي والتكامل بين البلدان الأعضاء، متضمنة إزالة العقبات أمام حرية تنقل الناس والسلع والخدمات ورأس المال بداخل مجتمع منظمة المؤتمر الإسلامي. وأكد على أن التعاون بين البورصات وأسواق الأوراق المالية والمؤسسات ذات العلاقة بالبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أصبح مهما أكثر من أي وقت مضى، وخاصة وأن أسواق الأوراق المالية في العالم لا تزال تكافح من أجل التغلب على الآثار العكسية للأزمة المالية العالمية. وعبر إحسان أوغلو في كلمته عن إيمانه أن الوقوف جنبا إلى جنب سيشجع الفرصة لتحويل الأزمة العالمية إلى فرصة للأسواق المالية وأن تعاون البورصات وأسواق الأوراق المالية للبلدان الإسلامية قد يقدم مخرجا لهذه الأسواق لتتغلب على بعض العقبات التي تقف أمام تطورها.

وفي هذا السياق، أكد الأمين العام على الحاجة إلى تطوير أدوات التمويل الإسلامي ذكرا أنه يتعين أن تكون المحافظة على المسيرة التي تحققت حتى الان واحدة من سمات ومهام هذا المنتدى وإعداد القوانين والإجراءات التجارية المشتركة لخدمة البلدان الأعضاء. وكما أكد سعادته للمنتدى أن الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ستظل داعمة لمختلف لكل مبادرات المنتدى الراهنة والرامية لتوسيع مجال ومضمون هيكل التمويل الإسلامي. وإختتم إحسان أوغلو رسالته معبرا عن ثقته في أن المنتدى سيمكن البورصات وأسواق الأوراق المالية وبيوتات المقاصة ومؤسسات التمويل ذات الصلة العاملة في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من مواجهة التحديات المفروضة من قبل المنافسة العالمية الشرسة، وسيمكنها من التعاون مع بعضها البعض لتنسيق نشاطاتها ودمج سياساتها ولوائحها وإجراءاتها وزيادة مقدرتها التنافسية وتحسين فرص الإستثمار في بلدان المنظمة. وكما تمنى سعادته النجاح التام والتداول المثمر للإجتماع الثالث للمنتدى.

وبوصفه المدير العام لمركز أنقرة، قدم د. صافاش ألباي كلمة في الجلسة الافتتاحية عبر فيها عن الشرف الكبير الذي حصل عليه بمشاركته في هذا الإجماع كمدير عام لمركز أنقرة، الجهاز المتفرع لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي شارك مبكرا وبفعالية في الفكرة الأولى للمبادرة التي رمت إلى تكوين هذا المنتدى النشط والناجح. وفي كلمته توقف د. ألباي على نشاطين حديثين ومبادرة مركز أنقرة التي قد يكون لها علاقة محددة بعمل المنتدى.

أفاد د. صافاش ألباي المنتدى حول تقارير مركز أنقرة الشهرية حول الأزمة المالية الراهنة، والتي تحاول إلقاء الضوء على الحقيقة التي تشير إلى أن النظام المالي المرتكز على المبادئ الإسلامية أصبح مؤخرا أكثر جاذبية في العديد من البلدان في العالم، خاصة وأن الكثيرين بدأوا يناقشون في أنه من الممكن لنظام مثل هذا أن يقدم الحلول، كبديل عملي ممكن، لنقاط ضعف النظام المالي التقليدي. وذكر إن عملية تعزيز التعاون في هذا الإطار بين بورصات وأسواق الأوراق المالية بالبلدان الأعضاء بهدف ترقية وتشجيع الأدوات المالية المرتكزة على المبادئ الإسلامية، مثل الصكوك، وإعداد قوانين تجارية وقوانين لحل الخلافات المشتركة والإجراءات الخاصة بهذه الأدوات قد تكون واحدة من بين النتائج الملموسة والأكثر أهمية للمنتدى لمصلحة البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وكما أفاد د. صافاش أباي المنتدى بإمكانيات توسيع برنامج مركز أنقرة لبناء القدرات ليشمل البورصات وأسواق الأوراق المالية. وفي هذا الصدد، عبر عن إستعداد مركز أنقرة لتعزيز التعاون مع البورصات وأسواق الأوراق المالية بالبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في مجال بناء القدرات والقيام بدور منسق منظمة المؤتمر للنشاطات التدريبية حول بناء القدرات للبورصات وأسواق الأوراق المالية في البلدان الأعضاء.

وخلال جلسات عمل الاجتماع، أجرى المشاركون تقييما لنشاطات المنتدى منذ تأسيسه في ٢٠٠٥، وناقشوا وتداولوا حول التقارير التي قدمها فريق عمل المنتدى حول مختلف المواضيع الفنية التعاونية التي تهتم البورصات وأسواق الأوراق المالية بالبلدان الأعضاء مثل المؤشرات الخاصة وعوائد الودائع الإسلامية، والخدمات التي تتبع عملية التجارة، ورفع وعي وتعليم المستثمرين حول أسواق رؤوس المال الإسلامية، ودراسة جدوى السوق الإسلامي لتبادل الأوراق المالية.

وكما تداول الاجتماع حول عدد من العروض التي قدمها ممثلو بعض المنظمات والمؤسسات ذات الصلة حول مواضيع فنية محددة تهدف إلى تشجيع التعاون بين أسواق الأوراق المالية للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وكما خرج الاجتماع بجملة من المقترحات والتوصيات والقرارات تتعلق بالعمل المستقبلي ونشاطات فرق العمل المختلفة بالمنتدى والمواضيع الإداري والتنظيمية الأخرى ذات الصلة.

سيتم تقديم تقرير المنتدى، متضمنا التوصيات والقرارات التي تم تبنيها، إلى الدورة الخامسة والعشرين للجنة الدائمة للتعاون الإقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي (كومسيك)، والتي ستعقد في إسطنبول في ٥-٩ نوفمبر ٢٠٠٩. وسيتم عقد الاجتماع الرابع للمنتدى في إسطنبول في أكتوبر ٢٠١٠ قبيل انعقاد الدورة السادسة والعشرين للكومسيك.

الدورة الخامسة والعشرون للجنة الكومسيك

إنعقدت الدورة الخامسة والعشرون للكومسيك في إسطنبول، الجمهورية التركية، في الفترة ٥-٧ نوفمبر ٢٠٠٩ بمشاركة وفود من ٥٢ بلد عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي. شاركت كل من البوسنة والهرسك، الإتحاد الروسي، مملكة تايلاند وجمهورية قبرص الشمالية التركية في الدورة بصفة دول مراقبة وجمهورية مقدونيا كضيف على الدورة. وكما شاركت الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وأجهزتها المتفرعة والمتخصصة والمنتمية في الدورة، إلى جانب عدد من المنظمات الدولية والإقليمية، مثل منظمة التعاون الإقتصادي، وبنك منظمة التعاون الإقتصادي، ومنظمة الأغذية والزراعة العالمية، ومجموعة الدول الثمانية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

مثل المركز في هذه الدورة كل من د. صافاش أباي، المدير العام، د. كبير حسن، مستشار المدير العام، السيد نبيل دبور، مدير دائرة الأبحاث الإقتصادية والاجتماعية، السيد محمد فاتح سرنلي، مدير دائرة التدريب والتعاون الفني، والسيد أسد باكملي، باحث، والسيد هيثم زين العابدين، باحث بالمركز.

إجتماع كبار الموظفين للدورة الخامسة والعشرون للكومسيك

إنعقد إجتماع كبار الموظفين للدورة الخامسة والعشرون للجنة الكومسيك في يومي ٥ و٦ نوفمبر ٢٠٠٩ تحت رئاسة سعاده كمال معدن أوغلو، وكيل الوزارة بهيئة التخطيط بجمهورية تركيا. وخلال الإجتماع أجرت وفود البلدان الأعضاء ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي التداول حول عدد من بنود الأجنحة المتصلة بمختلف المواضيع الخاصة بتحسين التعاون الإقتصادي والتجاري بين البلدان الأعضاء.

شملت بنود أجنحة إجتماع كبار الموظفين التالي من المواضيع:

- المستجدات الإقتصادية العالمية واقتراها بالبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي: إنعكاسات الأزمة الإقتصادية، الأسعار المتذبذبة للسلع ومستجدات أسواق الطاقة العالمية على إقتصادات البلدان الأعضاء

- تقييم برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي وخطة العمل لتعزيز التعاون الإقتصادي والتجاري بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي
- نتائج دراسة لجنة الكومسيك ومركز أنقرة لإثراء جدول أعمال ومواد لجنة الكومسيك
- نظام التجارة التفضيلية بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي
- التطورات الأخيرة في التجارة البينية بمنظمة المؤتمر الإسلامي والمواضيع الأخرى ذات الصلة
- التعاون المالي بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وتحسين تدفقات الإستثمار في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي: التعاون فيما بين البورصات والبنوك المركزية للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي
- تطوير معايير وإجراءات الأتعمة الحلال بمنظمة المؤتمر الإسلامي
- تطبيقات الحكومة الإلكترونية وآثارها الإقتصادية على البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي
- تقييم تنفيذ صندوق التضامن الإسلامي للتنمية
- تقييم تنفيذ خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي للبلدان المنتجة للقطن، إستراتيجية تنمية التعاون (٢٠٠٧-٢٠١١)
- برنامج التعليم المهني والتدريب للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي
- تبادل وجهات النظر حول "أثر أزمة الغذاء على إقتصادات بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي"
- مواضيع أخرى: مجموعة العمل الإحصائي على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي والتعاون بين مؤسسات التعاون والتنمية للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

شارك مركز أنقرة بالتقارير المرجعية التالية والدراسات التي تتناول بعض بنود جدول أعمال الإجتماع: (١) التقرير الإقتصادي السنوي حول بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي ٢٠٠٩؛ (٢) تحسين التعاون الإقتصادي والتجاري بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي؛ (٣) الإستعداد لتطبيقات الحكومة الإلكترونية: أداء البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي؛ و(٤) نتائج الإستبيان الموزع من قبل مركز أنقرة للبلدان الأعضاء حول المواضيع المقترحة لجلسات الكومسيك لتبادل وجهات النظر.

وعلاوة على العروض التي قدمها المركز حول هذه التقارير، قدم المركز أيضا عروضاً وملخصات تنويرية للجنة حول البنود التالية من جدول الأعمال: (١) التعاون بين البنوك المركزية للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي؛ (٢) برنامج التعليم المهني والتدريب للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي؛ (٣) مجموعة العمل الإحصائي على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي؛ و(٤) التعاون بين منظمات التنمية والتعاون للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وخلال تداولهم حول كل هذه المواضيع ناقش كبار الموظفين التوصيات والانعكاسات التوجيهية للعديد من التقارير الفنية والمرجعية المعدة والمقدمة من مختلف مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي علاوة على تلك التي قدمتها بعض المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة. وكما أعدوا مسودة القرارات حول هذه المواضيع ليتم الإطلاع عليها من قبل الإجتماع الوزاري، الذي انعقد في ٧ نوفمبر ٢٠٠٩.

الإجتماع الوزاري للدورة الخامسة والعشرون للجنة الكومسيك

إنعقد الإجتماع الوزاري للدورة الخامسة والعشرين للجنة الكومسيك في ٧ نوفمبر ٢٠٠٩. تمت المراسم الإفتتاحية للإجتماع تحت رئاسة فخامة الرئيس عبد الله جل، رئيس الجمهورية التركية ورئيس لجنة الكومسيك. وفي خطابه الإفتتاحي أشار فخامة الرئيس عبد الله جل إلى نشاطات الكومسيك الماضية وأكد على أن الفترة الراهنة أتاحت بيئة مناسبة لعكس خبرة وحكمة الحضارة الإسلامية إلى جانب ملامحها السلمية على العالم. وذكر فخامته أنه يستوجب علينا إنتهاز فرصة المناسبة الخاصة بالعيد الخامس والعشرين للجنة الكومسيك للإستفادة القصوى من لجنة الكومسيك بكونها منبر أثبت نجاحه على مر الخمسة والعشرين عام الماضية. وكما أشار إلى أنه يتعين علينا جعل لجنة الكومسيك أكثر تأثيراً وجعلها لجنة متماسكة في الفترة المقبلة، وذلك من خلال تعزيز هيكلها التنظيمي وصياغة وثيقة قابلة للتطبيق

فيما يختص بعملها. وأضاف مشيراً إلى أنه يتعين على البلدان الأعضاء إبداء رغبة سياسية أكيدة وترسيخ الكثير من المتابعة البيروقراطية لتحقيق هذه الرغبة.

وخلال تطرقه للأزمة المالية الراهنة وأزمة الطاقة والغذاء، ذكر فخامة الرئيس عبدالله جل أن هناك حاجة إلى المناهج والسبل التي تخدم رفاهية كافة البشر خلال مسيرة إعادة هيكلة الإقتصاد العالمي، وأنه يتعين أن يكون هنالك دور كبير لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي في هذا الشأن. وكما أكد أيضاً على ضرورة حل المشاكل الإقليمية من جانب البلدان الواقعة في تلك الأقاليم، وعليه الوصول إلى هذه الحلول عبر آلياتها الخاصة بها وذلك حتى تصل إلى السلام المستقر في المنطقة والعالم. وفي هذا الصدد، ألقى فخامة الرئيس جل الضوء على جهود تركيا الرامية إلى تحقيق هذا الهدف في منطقة الشرق الأوسط، وضمنه الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، ومشكلتي العراق وأفغانستان. وأكد فخامة الرئيس جل كذلك على الحاجة إلى مساعدة هذه البلدان خلال فترة تأسيسها للسلام وإعادة التشييد بها أثناء محاربتها للإرهاب وتركيزها على العليم في مواجهة أيديولوجيات العناصر المحاربة. واختتم فخامة الرئيس عبدالله جل كلمته مركزاً على أن تركيا سوف تقدم مساعداتها لكافة الجهود التعاونية في إطار عمل لجنة الكومسيك وتقديم للمشاكل المشتركة إلى المنابر الدولية.

ومن جانبه، ألقى سعادة البروفسور أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، كلمة أمام الجلسة الافتتاحية أشار فيها إلى أن العيد الخامس والعشرين للجنة الكومسيك يجيء إشارة إلى معلم بارز في جهود منظمة المؤتمر الإسلامي لتنويع مهام المنظمة وخلق آليات لترقية الرفاهية الإقتصادية والتنمية بالعالم الإسلامي. وخلال إلقائه الضوء على النشاطات السابقة والنشاطات المستقبلية للمنظمة، أشار سعادة الأمين العام إلى أهمية "الإتفاقية الإطارية بشأن نظام التجارة التفضيلية" التي دخلت حيز التنفيذ في خريف عام ٢٠٠٢م، باعتبارها واحدة من أهم الإنجازات التي قامت بها لجنة الكومسيك عند بداية الألفية الثالثة. وإيجازاً لكلمته، أشار سعادة الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بإمكان البلدان الأعضاء قطع خطوات بارزة في الإتجاه الصحيح للوصول إلى الأهداف الواقعية في الوقت الذي يتجه فيه العالم إلى دخول مرحلة جديدة لتشكيل نفسه في تجمعات إقتصادية كبيرة تركز على المصالح والقيم المشتركة.

ومن جانبهم، ألقى كل من رؤساء وفود دولة الكويت، وجمهورية السنغال وجمهورية إيران الإسلامية كلمات أمام الجلسة الافتتاحية نيابة عن مجموعات الدول العربية والإفريقية والآسيوية الأعضاء في المنظمة على التوالي. وعبر المتحدثون في كلماتهم عن شكرهم للجمهورية التركية لكرم الضيافة ولفخامة الرئيس عبدالله جل على قيادته الحكيمة للتعاون التجاري والإقتصادي بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وأكد المتحدثون على الحاجة لتحسين قدرة حل المشاكل ورفع كفاءة القدرة التنافسية والإنتاجية في منظمة المؤتمر الإسلامي. وكما شكروا سعادة الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، البروفسور أكمل الدين إحسان أوغلو، ومكتب تنسيق شؤون لجنة الكومسيك ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة على الجهود التي بذلتها من أجل تعزيز التعاون التجاري والإقتصادي بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وتحدث الدكتور أحمد محمد على، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، في الجلسة الافتتاحية أكد فيها على أهمية لجنة الكومسيك لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي وسرد معلومات حول العلاقة الجيدة بينها والبنك الإسلامي للتنمية والتي تطورت خلال الخمسة والعشرين عام الماضية. ومن جانبه قرأ الدكتور علاوي شهاب، الأمين العام للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، الرسالة التي بعث بها رئيس الغرفة سعادة الشيخ صالح عبدالله كامل. وفي رسالته أكد الشيخ صالح على أهمية النشاطات التي قامت بها الغرفة في العام السابق علاوة على تطرقه للعديد من المواضيع المتصلة بالعمل المستقبلي.

وفي ختام الجلسة الافتتاحية تم إجراء مراسم لجوائز عرفان قدمها فخامة الرئيس عبدالله جل لسعادة البروفسور أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي؛ وسعادة الدكتور أحمد محمد على، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية؛ وإلى الدكتور علاوي شهاب، الأمين العام للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة نيابة عن الشيخ كامل

عبدالله صالح رئيس الغرفة؛ وإلى الدكتور صافاش ألباي، المدير العام لمركز أنقرة؛ والسيد علال الراشدي، المدير العام للمركز الإسلامي لتنمية التجارة؛ والبرفسور إمتياز حسين، رئيس الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا؛ والدكتور عبد اللطيف بن عبدالله بن سلطان، الأمين العام للاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر والدكتور خالد اران، المدير العام لمركز البحوث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية لمساهماتهم القيمة في نشاطات لجنة الكومسيك. ومنحت جائزة "التضامن الإسلامي لتطوير التجارة بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" إلى مركز تطوير الصادرات التركي. وفي ختام هذه المراسم قدم السيد إبراهيم شاهين، المدير العام لهيئة الراديو والتلفزيون التركي فلما وثائقها حول منظمة المؤتمر الإسلامي بمناسبة الذكرى الأربعين للمنظمة إلى سعادة الأمين لمنظمة المؤتمر البروفسور أكمل الدين إحسان أوغلو.

وبعد الظهرية تم انعقاد جلسة العمل الوزارية تحت رئاسة سعاداته الدكتور جودت يلماظ، وزير الدولة بالجمهورية التركية. وعقب إجازة جدول الأعمال، قدم الدكتور صافاش ألباي، المدير العام لمركز أنقرة، عرضا للدراسة التي حملت عنوان "نحو إثراء التعاون الإقتصادي والتجاري بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" المعدة من قبل مركز أنقرة ومكتب متابعة شؤون لجنة الكومسيك.

تبادل الوزراء وجهات النظر حول موضوع "أثر أزمة الغذاء على إقتصادات البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي". وبوصفه رئيسا لإجتماع كبار الموظفين قدم سعادة السيد كمال معدن أوغلو، وكيل الوزارة بهيئة التخطيط التركية، ملخصا للنقاش الذي أجراه كبار الموظفين حول الموضوع. وفي هذه الجلسة قدم سعادة السيد حافظ غانم، مساعد الأمين العام لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، عرضا حول مواضيع تمثلت في الجوع، وآثار الأزمة المالية، والإستثمار والنمو الزراعي إلى جانب تقييم الآثار السلبية للأسعار المتقلبة للأغذية على فقراء الريف والمدن في البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، قام رؤساء وفود كل من الجمهورية التركية، المغرب، دولة قطر، فلسطين، غرغيزيا، كزاخستان، السودان، الصومال وغامبيا بمشاهدة التجارب الخاصة ببلدانهم إلى جانب تقديمهم لبعض المقترحات التعاونية في مجال الأمن الغذائي.

وفي إطار موضوع "الأزمة في الأسواق المالية العالمية وانعكاساتها على البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" قدم الدكتور محسن خان، رئيس الإقتصاديين بمعهد بترسون والمدير العام السابق لصندوق النقد الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وأسيا الوسطى، ورقة رئيسية أمام الجلسة. وكما قدم البروفسور حسن كبير، من جامعة نيواورلينز ومستشار المدير العام لمركز أنقرة، عرضا حول "التمويل الإسلامي ودوره المرتقب لتجنب الأزمات المالية". ومن جانبه، قدم الدكتور صافاش ألباي، المدير العام لمركز أنقرة، ملخصا للتقرير والتوصيات التي خرج بها إجتماع محافظي البنوك المركزية بالبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، والذي نظمه مركز أنقرة والبنك المركزي للجمهورية التركية في إسطنبول في ٣ أكتوبر ٢٠٠٩.

وحول ذات الموضوع، ألقى السيد اردم باشجي، نائب محافظ البنك المركزي للجمهورية التركية، كلمة حول منتدى مجموعة العشرين (G-20)، التي تضمنت ثلاثة بلدان أعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي: اندونيسيا، المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية. وفي كلمته، ذكر السيد باشجي أن الأزمة المالية العالمية جعلت الأمر في غاية الوضوح أن مجموعة السبعة/مجموعة الثمانية، مع قلة التمثيل فيهما لم تزل كافية كمجموعات قيادية عالمية. وأوضح السيد باشجي أن تركيا، وبكونها عضو في مجموعة العشرين، دورا بارزا في تسليط الضوء على مفهوم السوق الصاعدة في مجموعة العشرين في مسيرة تصميم نظام مالي عالمي جديد.

وفي هذه الجلسة تحدث كل من السيد رفعت حصار جيكلي أغلو، رئيس اتحاد الغرف التجارية وأسواق الأوراق المالية بتركيا، والسيد عمر وردان، رئيس اتحاد الصناعيين ورجال الأعمال المستقلين الأتراك، حول نتائج منتدى الأعمال المنظم في إطار دورة الكومسيك في يومي ٥ و٦ نوفمبر ٢٠٠٩ بمشاركة أكثر من مائتي رجل أعمال من البلدان الأعضاء. وفي حديثهما أكدا حاجة البلدان الأعضاء لفتح إقتصاداتها ونشاطاتها الإقتصادية والتجارية لرجال الأعمال والتجار.

وكما انعقد خلال هذه الجلسة مراسم خاص للتوقيع قام خلاله رئيس وفد دولة قطر بالتوقيع على "قوانين المنشأ لنظام التجارة التفضيلية بمنظمة المؤتمر الإسلامي"؛ ورئيس وفد ساحل العاج بالتوقيع على "الإتفاقية العامة حول التعاون الإقتصادي، والفني والتجاري" و"الإتفاقية الخاصة بحماية وضمان الإستثمار" و"الإتفاقية الإطارية بشأن نظام التجارة التفضيلية بمنظمة المؤتمر الإسلامي". وعلاوة على ذلك، وقعت الهيئة الإسلامية العالمية لتمويل التجارة إتفاقيات خاصة بالتمويل مع بنك التركي لائتمان الصادرات وأربعة بنوك إيرانية، هي: بنك مللي إيران، وبنك الصناعة والمعادن، والبنك الفارسي وبنك كرفارين.

وحول موضوع "المستجدات بأسواق الطاقة العالمية وانعكاساتها على البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" قدم الدكتور ظفر إقبال، كبير الإقتصاديين بالبنك الإسلامي للتنمية، ورقة حول تقلب أسعار الطاقة نتيجة لزيادة تكلفة المواد الخام في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي. ففي ورقته، أكد الدكتور إقبال على الحاجة إلى مناهج عالمية لإدارة الأزمات، علاوة على تركيزه على الحاجة بصفة خاصة إلى التعاون الوثيق بين البلدان الأعضاء المصدرة لمواد الطاقة، مثل الوقود والغاز الطبيعي.

ومن ثم أجازت جلسة العمل الوزارية القرارات التي صاغها إجتماع كبار الموظفين المنعقد في يومي ٥ و٦ نوفمبر ٢٠٠٩. وعند نهاية الإجتماع الوزاري للدورة الخامسة والعشرين للكموسيك قدم سعادة الدكتور جودت يلماظ، وزير الدولة بالجمهورية التركية، كلمة ختامية أشار فيها إلى أن الإقتصاد العالمي مر عبر تغيرات كبرى خلال العامين الماضيين وأن أزمة الغذاء والطاقة التي تلتها الأزمة المالية العالمية أثرت لا محالة على الإقتصادات والناس بالبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وكما عبر الدكتور يلماظ عن رضائه تجاه المبادرات التي جاءت بها لجنة الكموسيك، مثل إجتماع محافظي البنوك المركزية للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، والذي يأمل أن يأتي بالمزيد من التعاون من أجل معالجة الآثار السلبية لهذه الأزمات. وكما أكد على بعض بنود جداول الأعمال التعاونية الواعدة للكموسيك، وضمنها منتدى منظمة المؤتمر الإسلامي للبورصات وأسواق الأوراق المالية، والتعاون بين أجهزة تنظيم أسواق رؤوس الأموال بالبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر، تخفيف الفقر وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية، وتطبيق خطة العمل الخاصة بالقطن وخارطة طريق الأمن الغذائي.

القمة الإقتصادية للكموسيك

إنعقدت في إسطنبول القمة الإقتصادية بمناسبة العيد الخامس والعشرين على تأسيس لجنة الكموسيك، في التاسع من نوفمبر ٢٠٠٩ تحت رئاسة فخامة الرئيس عبد الله جل، رئيس الجمهورية التركية ورئيس لجنة الكموسيك. حضر القمة ممثلون عن ٤١ بلد من البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وكما حضرت البوسنة والهرسك، والإتحاد الروسي وجمهورية قبرص الشمالية التركية القمة بوصفها دول مراقبة في منظمة المؤتمر الإسلامي. وكما شاركت الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها الفرعية والمتخصصة والمنتمية التالية في القمة: البنك الإسلامي للتنمية، مركز أنقرة، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، والإتحاد الإسلامي لمالكي البواخر ومركز البحوث للتاريخ والثقافة والفن الإسلامي.

إفتتح فخامة الرئيس عبد الله جل القمة الإقتصادية للكموسيك بكلمة منه أفاد فيها أن هدف الكموسيك تمثل في تطوير التعاون الإقتصادي والتجاري بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ملتفا حول التضامن ومنميا للبنية التحتية الضرورية في هذا الإطار. ونوه في كلمته إلى أنه ومن أجل دفع التعاون المستقبلي يتعين تعزيز البنية المؤسسية للكموسيك والبحث عن الفرص التمويلية وإعداد المشاريع الممكنة في إطار رؤية جديدة وإعمال الإرادة السياسية القوية.

وأكد فخامة الرئيس عبد الله جل، والشكر موصول لها لموقعها الإستراتيجي، وإرثها التاريخي، وروابطها الجغرافية والثقافية وتجاربها المتراكمة من خلال بعثات حفظ السلام، على أن تركيا، اغتناما منها لفرصة القدرات التي منحت بها، قامت بجهود هدفت منها إلى المساهمة الإيجابية لحل المشاكل التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وفي كلمته، جذب فخامة الرئيس عبد الله جل إلى حقيقة أن هذا الفهم الذي لدى تركيا لا

ينطبق على القضية الفلسطينية فقط، الصراع العربي - الإسرائيلي والوضع في العراق ولبنان في إطار الشرق الأوسط، وإنما ينطبق على قضايا أخرى تؤثر بعمق على باكستان، أفغانستان، لسودان، الصومال والبلدان الشقيقة الأخرى أيضا. وكما أكد فخامة الرئيس عبد الله جل على أن تركيا ستستمر في مد عونها لكافة الجهود التعاونية في إطار لجنة الكومسيك وترغب كذلك في تنظيم قمة رؤساء دول وحكومات منظمة المؤتمر الإسلامي في عام ٢٠١٤.

ومن جانبه، ألقى سعادة البروفسور أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي كلمة عبر فيها عن شكره لحكومة الجمهورية التركية لتعهداتها بتنمية التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى جانب تعبيره بالثناء على الدعم الشامل المقدم من رؤساء دول وحكومات منظمة المؤتمر الإسلامي عبر تحديد بلدانهم للنشاطات الاقتصادية العديدة لمنظمة المؤتمر الإسلامي. واختتم ملاحظاته تحيته لجميع الموظفين في الأمانة العامة ومكتب تنسيق شؤون الكومسيك لجهودهم الفاعلة للإعداد لهذه القمة؛ وكما أثنى على الدعم الملموس الذي قدمته وكالات منظمة المؤتمر الإسلامي في المجالات المحددة لتنمية وتطوير المشاريع العالية الجودة الواعدة بتعاون اقتصادي نشط بين بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي.

قدم الدكتور صافاش ألباي، المدير العام لمركز أنقرة، عرضا حول برنامج منظمة المؤتمر الإسلامي للتعليم المهني والتدريب الذي أعده مركز أنقرة. ومن ثم تم إطلاق البرنامج رسميا من قبل فخامة الرئيس عبد الله جل، رئيس الجمهورية التركية ورئيس لجنة الكومسيك.

وعقب كلمات رؤساء الوفود المشاركة أجازت القمة إعلان إسطنبول. وانتهت القمة بالكلمة الختامية التي ألقاها فخامة الرئيس عبد الله جل، رئيس الجمهورية التركية ورئيس لجنة الكومسيك، حيث عبر عن أمله أن يساهم إعلان إسطنبول في ترقية التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى المستوى الأفضل للتصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين المتمثلة في التنمية المستدامة التي يرجى أن تعم فائدتها الكل. واختتم كلمته معبرا عن عرفانه لجميع البلدان الأعضاء لدعمها للجنة الكومسيك، وإلى رؤساء الدول وممثليها الذين شاركوا في القمة وإلى كافة الذين عملوا بإخلاص لتنظيم القمة الاقتصادية للكومسيك.

لمزيد يرجى زيارة: <http://www.comcec.org>

الدورة الثامنة والثلاثون للجنة المالية الدائمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي

عقدت اللجنة المالية الدائمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي دورتها الثامنة والثلاثون في جدة بالمملكة العربية السعودية في الفترة ١٤-١٦ ديسمبر ٢٠٠٩. حضر الدورة ممثلو ٣٧ بلد عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي، والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وأجهزتها الفرعية.

ففي كلمته أمام الدورة، ذكر سعادة البروفسور أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، أن برنامج أنشطة منظمة المؤتمر الإسلامي للسنة المالية ٢٠١٠ عكس توسعا ملحوظا يقدر بنسبة ٣٤٪ مقارنة بميزانية العام الماضي. وأضاف مشيرا إلى أن إهتمام البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ونشاطاتها انعكس في رغبة العديد من هذه البلدان لإستضافة الاجتماعات الرسمية للمنظمة أو قيامها بالمبادرات وعقدتها للمؤتمرات المتصلة بإهتمام المنظمة ونشاطاتها. وشد سعاداته الإنتباه إلى حقيقة أن العديد من الدول الكبرى المؤثرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الروسي، من بين هذه الدول، قد توصلت إلى فهم هذا الواقع الجديد وبدأت بالفعل فتح قنوات جديدة للإستشارة والإتصال مع منظمة المؤتمر الإسلامي. وبطريقة موازية، توصلت المنظمات الإقليمية السياسية الحكومية منها وغير الحكومية الكبرى في العالم لفهم هذه الدور المهم الذي تكتسبه المنظمة والمكانة المرموقة التي بدأت تظهرها والرغبة في تأسيس الروابط الوثيقة معها.

وأكد الأمين العام على أن منظمة المؤتمر الإسلامي تخطط لتكثيف اتصالاتها ونشاطاتها مع الإتحاد الأوربي والمؤسسات الأوربية عموا ومع البلدان الأوربية لإكمال المراحل الختامية لفتح مكتب منظمة المؤتمر في بروكسل.

وفي مجال العمل الإنساني، سرد الأمين العام عددا من إنجازات منظمة المؤتمر الإسلامي في النيجر واندونيسيا، علاوة على قطاع غزة، الذي شهد العديد من النشاطات الإنسانية في الفترة الأخيرة.

وأوضح البروفسور إحسان أوغلو مشيرا إلى أن واحدا من النجاحات الرئيسية المنجزة من قبل منظمة المؤتمر الإسلامي تتمثل في إنشاء مجالس لمثلي البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في العواصم العالمية الكبرى، وخاصة في تلك التي تتسم بالفعاليات الدبلوماسية النشطة ومتعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة. وذكر سعادته أن الإتصالات المتواصلة مع هذه المجالس قاد إلى تأسيس كتل إقتراعية مؤثرة، مكنت بدورها المنظمة من الحصول على وزن كبير في عملية صنع القرار العالمي لمصالح أمتنا الإسلامية.

وذكر سعادة الأمين العام أن توسع واجبات منظمة المؤتمر الإسلامي وتحدياتها صحبه توسع ملموس في فعاليتها ونشاطاتها الدولية. وفي ذات الوقت، نمت توقعات ومطالب الدول الأعضاء بصورة ملحوظة؛ مضافا إليها المهام والواجبات الجديدة التي كلفت بها المنظمة بمقتضى قرارات قمتي مكة المكرمة وداكار.

أجازت اللجنة جدول العمال وبرنامج عملها المقدم من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وعقب التداول والتدارس المستفيض حول البنود المختلفة لجدول الأعمال، أجازت اللجنة تقرير هيئة الرقابة المالية مع بعض التعديلات على التوصيات الرئيسية حول تقارير الأمانة العامة وأجهزتها الفرعية.

وعلاوة على ذلك، كلفت اللجنة الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي توجيه الدعوة لتشكيل مجموعة خبراء بين حكومية تعمل لأجل غير محدد لتقييم محتويات لوائح منظمة المؤتمر الإسلامي لمشروع تقاعد ما بعد الخدمة المقترح والإنتهاء من ذلك، ومن ثم تقديم تقرير تحليلي للدورة السابعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية لاعتماده.

إجتماعات أخرى

ورشة عمل حول "إعداد الإستراتيجية الإحصائية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي"

كجزء من الجهود المبذولة لإعداد إستراتيجية إحصائية موحدة لدول مجلس التعاون العربية، نظمت سلطنة عمان والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ورشة عمل حول "إعداد الإستراتيجية الإحصائية الموحدة للدول العربية لمجلس التعاون الخليجي" في الفترة ٥-٧ أكتوبر ٢٠٠٩ في مسقط، عاصمة سلطنة عمان. وفي هذا الصدد، تم تعميم سلطنة عمان بهذه المبادرة إنطلاقا من قرار اللجنة الوزارية للتخطيط والتنمية لدول مجلس التعاون الخليجي في إجتماعها التاسع عشر، المنعقد في ٩ يونيو ٢٠٠٩ في مسقط. وهدفت ورشة العمل إلى الوقوف على خبرات المنظمات الدولية في إعداد وثيقة الإستراتيجية، والآليات المتطلبة للتطبيق وضمان نجاحها، إلى جانب تطوير أدوات لقياس ومتابعة تنفيذ نشاطاتها.

شاركت كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة قطر، ودولة الكويت في هذه الورشة بوصفها الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وإلى جانب هذه الدول

شاركت منظمات دولية وإقليمية في الورشة، مثل مبادرة باريس ٢١، ومكتب الإحصاء الأوروبي، وشعبة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، والمعهد العربي للتخطيط، وصندوق النقد العربي، ومنظمة الخليج للإستشارات الصناعية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وجامعة الدول العربية، ومركز المعلومات ودعم القرار التابع لمجلس وزراء جمهورية مصر العربية، ومكتب اليونيسيف بمسقط، والمكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة). واستهدفت ورشة العمل رؤساء مكاتب الإحصاء القومية بدول مجلس التعاون الخليجي، وأعضاء الفريق المعني بإعداد الإستراتيجية الموحدة، وكبار الإحصائيين بالبنوك المركزية، ووزارات الصحة والمالية والقوى العاملة وسجلات الأحوال المدنية.

الدكتورة صديقه باشجي، مديرة دائرة الإحصاء والمعلومات، مثلت مركز أنقرة في هذه الورشة وقدمت ورقة بعنوان "بناء القدرة الإحصائية: البرامج ذات الأولوية" في إطار الموضوع الثالث من مواضيع ورشة العمل: تطوير البنية الإحصائية التحتية. وإلى جانب ذلك، عقدت الدكتورة صديقه باشجي لقاءات جانبية خلال أيام ورشة العمل مع ممثلي مبادرة باريس ٢١، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومكتب الإحصاء الأوروبي، والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، وجامعة الدول العربية، وصندوق النقد العربي، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ووزارة الإقتصاد بدولة الإمارات العربية، ومكتب الإحصاء القومي لمملكة البحرين، والمكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية، والمكتب العربي للبحوث.

وستقوم الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بإعداد مسودة وثيقة الإستراتيجية الإحصائية الموحدة بعد أخذها في الإعتبار وجهات النظر والأفكار والخبرات التي عرضت خلال ورشة العمل، وتوزيعها من ثم إلى المشاركين في الورشة لمعرفة تعليقاتهم حتى نهاية عام ٢٠٠٩.

منتدى الإستثمار الدولي لتركمنستان

نظمت حكومة تركمنستان منتدى الإستثمار الدولي لتركمنستان بالتعاون مع شركة آي سي للطاقة في عشق أباد في الفترة ١٥-١٧ أكتوبر ٢٠٠٩. وجاء تنظيم المنتدى بغرض تقديم المساعدة للمستثمرين ليتمكنوا من الحصول على رؤية عميقة ومعاصرة حول الإتجاهات الاقتصادية الأخيرة، وحول مناخ الإستثمار، والإطار القانوني والضرائبي، وشروط الأعمال والفرص المتاحة للشراكة. ولعب المنتدى دورا مهما في تسليط الضوء على الفرص الإستثمارية المتوفرة في تركمنستان.

كان المنتدى حدثا مكثفا وفاعلا إستغرق الثلاثة أيام، تم خلالها تغطية المجالات الرئيسية لفرص الإستثمار في القطاعات التالية: النفط والغاز، توليد الطاقة، التشييد، العقارات، المنسوجات، الزراعة، الصيرفة والتمويل، الإتصالات، السياحة، النقل، والرعاية الصحية والمستحضرات الصيدلانية.

للمزيد من المعلومات يرجى زيارة: www.turkmenistan-investmentforum.com

المنتدى الثالث لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية

إنعقد المنتدى الثالث لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية حول "الإحصاء، المعرفة والسياسة" في الفترة ٢٧-٣٠ أكتوبر ٢٠٠٩ في مدينة بوسان بجمهورية كوريا الجنوبية. وكان المنتدى تحت موضوع "قياس التقدم، وبناء الرؤى وتحسين الحياة" فرصة لإعادة النظر لتعريف ماذا يعني التقدم في القرن الحادي والعشرين وساهم في تشكيل جملة من المؤشرات الشاملة لقياس هذا "التقدم" ذو المفهوم الجديد ولمشاركة التطبيقات الأفضل لصنع السياسات المرتكزة على الحقائق والأدلة.

نظمت كل من منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية وجهاز الإحصاء الكوري هذا الحدث بالتعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي، المفوضية الأوروبية، البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك المركزي بكوريا. الدكتور صافاش ألباي، المدير العام لمركز أنقرة، ترأس الجلسة التي حملت عنوان "تعزيز قياس التقدم الإجتماعي: دور تكنولوجيا المعلومات والإتصال والتدريب".

للمزيد من المعلومات يرجى زيارة: <http://www.oecdworldforum2009.org>

إجتماع شراكة باريس ٢١ بداكار

نظمت شراكة الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (باريس ٢١) إجتماع جمعيتها في داكار، السنغال، في الفترة ١٦-١٨ نوفمبر ٢٠٠٩. د. صافاش ألباي، المدير العام لمركز أنقرة، قدم كلمة في الجلسة التي كانت بعنوان "ما هو المجدي في المساعدات المالية والفنية: التقارب الإقليمي، التوأمة، والجنوب - الجنوب" في ١٧ نوفمبر ٢٠٠٩. جمع إجتماع الجمعية حوالي ٤٠٠ مشارك رفيعي المستوى - صانعو السياسات، الإحصائيون، المحللون، وممثلو المجتمع المدني والقطاع الخاص من البلدان النامية والمتقدمة والمنظمات المتعددة الجوانب - لمناقشة بناء القدرة والكفاءة الإحصائية في البلدان النامية ومراجعة ما تم من إنجازات شراكة باريس ٢١ ومساهماتها المستقبلية وأمانتها العامة.

تم تنظيم إجتماع الجمعية بمشاركة الحكومة السنغالية وشراكة باريس ٢١ الذي تبعه المنتدى الإفريقي الخامس حول التنمية الإحصائية.

للمزيد من المعلومات يرجى زيارة: <http://www.oecd.org>

مؤتمر هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

نظمت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مؤتمرها السنوي حول الصيرفة والتمويل الإسلامي، بالتعاون مع البنك الدولي، في المنامة، عاصمة مملكة البحرين، في يومي ١٤ و ١٥ ديسمبر ٢٠٠٩. ناقش المؤتمر المواضيع الأكثر أهمية المتصلة بعمليات صيرفة التمويل الإسلامي، مثل توسيع وصول التمويل إلى الأعمال الصغيرة والأسر، والإتجاه نحو عمليات التورق، الصكوك: هل هي وجه من وجوه المساهمة أم أدوات للدين؟، حسابات الإستثمار في مقابل حسابات الودائع، المشتقات: تطبيق آليات مثل العربون، دين الإتجار والسلام للمنتجات المشتقة متضمنة معدلات ربح المقايضة، وعمليات أسواق الأموال بين البنوك، ومواضيع حول الإفلاس، والتصفية، وعمليات الدمج والاستحواذ.

السيد نبيل دبور، مدير دائرة البحوث، مثل مركز أنقرة في المؤتمر. وخلال المؤتمر أجرى السيد دبور نقاش مثير مع الدكتور محمد نضال الشاعر، الأمين العام لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية حول إمكانيات التعاون الفني المستقبلي بين مركز أنقرة والهيئة في مجال التمويل الإسلامي والنظم المصرفية وبناء القدرات لمؤسسات التمويل الإسلامي بالبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

للمزيد من المعلومات يرجى زيارة: <http://www.aaofii.com>

المؤتمر العلمي الدولي السابع عشر للأكاديمية الإسلامية العالمية للعلوم

شارك مركز أنقرة في المؤتمر الإسلامي العالمي السابع عشر لأكاديمية العلوم، المنعقد في مدينة شاه علم/سلانغور، ماليزيا، في الفترة ١٤-١٧ ديسمبر ٢٠٠٩ تحت رعاية صاحب السمو السلطاني السلطان شرف الدين إدريس شاه الحاج، سلطان سلانغور. شارك كل الأكاديمية الإسلامية للعلوم وجامعة العلوم الصناعية بسلانغور في تنظيم هذا المؤتمر الذي انعقد تحت عنوان "نحو مجتمع المعرفة في العالم الإسلامي: إنتاج المعرفة، تطبيقها وتوزيعها".

هدف المؤتمر إلى الترويج والتنويه إلى أنَّ المعرفة قد أصبحت مكونا رئيسيا في عمليات الإنتاج، وأنَّ نموذجا إقتصادي جديد بدأ في الظهور، حيث لا يشكل فيه توفر رأس المال، العمالة، المواد الخام والطاقة العناصر المهمة وإنما تشكل فيه المعرفة والمعلومات العناصر الأكثر أهمية. وكما هدف المؤتمر أيضا إلى تسليط الضوء في إشارة منه إلى أنَّ المعرفة أصبحت عمود ثروة وقوة الأمم. ومن جهة أخرى، كان "المنتدى العلمي للشباب" قد انعقد في جامعة العلوم الصناعية في سلانغور قد سبق قيام المؤتمر. شارك في المؤتمر أكثر من ١٥٠ مشارك مثلوا أكثر ٢٥ دولة، من بينهم ممثلو ما لا يقل عن ١٥ مؤسسة للعلوم الأكاديمية.

السيد محمد فاتح سرنلي، مدير دائرة التدريب والتعاون الفني، مثل مركز أنقرة في هذا المؤتمر وقدم ورقتين أمام المؤتمر بعنوان "أطلس ابتكارات العالم الإسلامي" و"البحث والتطوير وأداء إقتصاد المعرفة في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي".

للمزيد من المعلومات يرجى زيارة: <http://www.ias-worldwide.org>

مؤتمر الدول الإسلامية العاشر حول العلوم الإحصائية

شارك مركز الأبحاث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة) في مؤتمر الدول الإسلامية العاشر حول العلوم الإحصائية الذي انعقد في القاهرة، جمهورية مصر العربية، في الفترة ٢٠-٢٣ ديسمبر ٢٠٠٩. نظمت جمعية الدول الإسلامية للعلوم الإحصائية المؤتمر بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري والجامعة الأمريكية بالقاهرة. جمع المؤتمر الباحثين والممارسين في مجال العلوم الإحصائية من ٣٢ بلد من جميع أنحاء العالم، حيث تم تقديم أكثر من ١٩٠ ورقة علمية. السيدة زهره زمرد سلجوق مثلت مركز أنقرة في هذا المؤتمر.

انعقد المؤتمر تحت موضوع الإحصاء من أجل التنمية والحكم الرشيد. ففي هذا الصدد، تم تنظيم ثلاثة جلسات للنقاش، واستطلاع للرأي العام والحكم الرشيد، وقياس ما لم يمكن قياسه، والمؤشرات والسياسات. وعلاوة على ذلك، جرى النقاش حول مختلف المواضيع النظرية وتطبيقاتها في جلسات منفصلة.

للمزيد من المعلومات يرجى زيارة: <http://www.iccs-x.org.eg>

برنامج المركز خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠م

يناير

- إجتماع مجموعة الخبراء البين حكومية حول النظام الأساسي الخاص بموقف المراقبين في منظمة المؤتمر الإسلامي، ٢٠ يناير ٢٠١٠، جدة، المملكة العربية السعودية
- إجتماع مجموعة الخبراء حول دور منظمة المؤتمر الإسلامي في المحافظة على الأمن وحفظ السلام وحل النزاع في الدول الأعضاء، ٢٣-٢٤ يناير ٢٠١٠، جدة، المملكة العربية السعودية

فبراير

- مؤتمر وزراء الزراعة والأمن الغذائي، ٢٣-٢٥ فبراير ٢٠١٠، الخرطوم، جمهورية السودان
- الدورة الحادية والأربعون لمفوضية الإحصاء بالأمم المتحدة، ٢٣-٢٦ فبراير ٢٠١٠، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية
- إجتماع مركز أنقرة بمؤسسات الإحصاء القومية للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على هامش الدورة الحادية والأربعين لمفوضية الإحصاء بالأمم المتحدة، ٢٥ فبراير ٢٠١٠، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

مارس

- دورة تدريبية حول "النوعية الإحصائية وتطبيقات المناهج الجديدة لجمع البيانات"، ١-٣ مارس ٢٠١٠، طاجكستان
- الإجتماع الأول لمؤسسات الإحصاء القومية للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ٢٢-٢٣ مارس ٢٠١٠، إسطنبول، تركيا
- الدورة الثالثة والثلاثون للجنة الإسلامية للشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ٢٩-٣١ مارس ٢٠١٠، جدة، المملكة العربية السعودية